الأمم المتحدة

A/60/280

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2005
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة الستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص تقرير كوبا عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١/٥٩ المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا'' (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين للجمعية العامة.

(توقيع) **ريكيخو غوال**
السفير
الممثل الدائم

* A/60/150.

171005 171005 05-46712 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

تقرير كوبا عن القرار ١١/٥٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

"ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"

هافانا، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

إجراءات الولايات المتحدة الرامية إلى تعزيز الحصار ٧

أفعال المضايقة والتهديدات والجزاءات المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمنظمات غير الحكومية ٩

ازدياد المعارضة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ١١

١ - سياسة الحصار التي تتجاوز آثارها نطاق الحدود الإقليمية للولايات المتحدة ١٣

١-١ اشتداد وطأة الحصار بسبب المشاركة المتزايدة للولايات المتحدة في الاقتصاد الدولي ١٤

١-٢ العقوبات المدنية التي فرضها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية على الشركات والمؤسسات المصرفية والمنظمات غير الحكومية ١٦

١-٣ انعكاسات الآثار التي تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية على التجارة الخارجية والاستثمارات ١٧

١-٤ المادة ٢١١ من قانون الاعتمادات الجامع لعام ١٩٩٩ والاعتداءات الجديدة في مجال العلامات التجارية ٢١

١-٥ أمثلة على العواقب الناتجة عن تطبيق الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية للولايات المتحدة ٢٣

٢ - الأضرار الاقتصادية والاجتماعية ٣٣

٢-١ موجز لانعكاسات الحصار على بعض المجالات ذات الآثار الاجتماعية القوية ٣٣

٢-٢ الأضرار اللاحقة بقطاعات أخرى ٣٩

٢-٣ الأضرار اللاحقة بالتبادل الجامعي والعلمي والثقافي والرياضي بين الشعبين الكوبي والأمريكي ٤٦

٣ - بعض آثار الحظر على الاقتصاد الأمريكي والشعب الأمريكي وشعوب العالم الأخرى ٤٩

الاستنتاجات ٥٥

مقدمة

يمثل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو أشد وأطول حصار في تاريخ البشرية، جزءا لا يتجزأ من السياسة العدائية والعدوانية التي تنتهجها حكومتها ضد الشعب الكوبي. وهو يرمي، وفقا للهدف المحدد له منذ ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠، إلى القضاء على الثورة الكوبية بإيجاد شعور بـ ''خيبة الأمل وتثبيط العزم من جراء الاستياء والصعوبات الاقتصادية...'' وبمنع '' عمليات التمويل والتسليم إلى كوبا، مما يخفض من الرواتب الحقيقية والعائدات النقدية ويسبب بالتالي حالة من الجوع، وفقدان الأمل لدى السكان والإطاحة بالحكومة ...''(١).

ويشكل الحصار عنصرا أساسيا من سياسة الإرهاب الذي ترعاه الدولة والمنفذ بصورة صامتة ومنهجية ومستمرة وغير إنسانية وعديمة الشفقة ضد سكان كوبا بغض النظر عن العمر أو نوع الجنس أو العرق أو المعتقد الديني أو الوضع الاجتماعي.

وهذه السياسة التي طبقتها وعززتها ١٠ إدارات أمريكية متتالية تمثل أيضا فعل إبادة جماعية وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (ج) من المادة الثانية من اتفاقية جنيف لمنع وقمع جريمة الإبادة الجماعية المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وهي، بالتالي، انتهاك للقانون الدولي. وتعريف الاتفاقية للإبادة الجماعية هو ''الأفعال... المرتكبة بقصد القضاء، كليا أو جزئيا، على مجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية''، وتعتبر الاتفاقية أنه حدث فعل إبادة جماعية عند ''إخضاع مجموعة عمدا لظروف معيشية لا بد وأن تؤدي إلى هلاكها المادي كليا أو جزئيا''.

ويعتبر الحصار فعل حرب اقتصادية. ولا تبرر أي من قواعد القانون الدولي اللجوء إلى فرض حصار في حالة سلام. ومنذ عام ١٩٠٩، حدد المؤتمر البحري المعقود في لندن أن ''الحصار فعل حرب'' يقتصر اللجوء إليه على الأطراف المتنازعة.

وبالرغم من أن الحصار التجاري التام الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لم يقره رسميا الرئيس كندي إلا في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٢، فقد سبق بالفعل أن اتخذت تدابير في هذا الصدد بعد بضعة أسابيع فقط من الانتصار الذي حققته الثورة الكوبية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩.

---

(١) تقرير سري (رفع عنه طابع السرية في عام ١٩٦١) أعده موظف في وزارة الخارجية، أي. دي مالوري، وزارة الخارجية، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، المجلد السادس، ١٩٩١، ص ٨٨٦.

وفي ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٩، رفضت حكومة الولايات المتحدة أن تمنح السلطات الكوبية الجديدة ائتمانا صغيرا للحفاظ على استقرار العملة الوطنية. واتخذت فيما بعد تدابير جديدة منها الحد من عمليات توريد النفط من جانب شركاتها عبر الوطنية، وشل حركة العديد من المصانع، ومنع التصدير إلى كوبا والإلغاء الجزئي في البدء والكلي فيما بعد لنظام الحصص بالنسبة لتصدير السكر الكوبي إلى الولايات المتحدة.

ويمنع الحصار كوبا من القيام في جملة أمور بأي عملية تصدير إلى الولايات المتحدة أو استيراد منها، واستقبال سياح أمريكيين، واستخدام الدولار في معاملاتها في الخارج، والحصول على ائتمانات من المؤسسات المالية الإقليمية المتعددة الأطراف ومؤسسات أمريكا الشمالية، والاضطلاع بعمليات معها، والسماح بهبوط طائراتها في مطارات الولايات المتحدة أو إرساء سفنها في موانئها.

ويتسم الحصار بصورة واضحة بطابع تجاوز الحدود الإقليمية للولايات المتحدة. ومن أجل زيادة ما ترتب على تفكك الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي الأوروبي من عواقب وخيمة على كوبا، التي سجلت تجارتها الخارجية انخفاضا بنسبة ٨٥ في المائة، قامت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ باعتماد قانون توريشيلي الذي فرض الوقف الفوري لواردات كوبا من الشركات التابعة لشركات من أمريكا الشمالية في بلدان أخرى، والتي بلغت ٧١٨ مليون دولار في عام ١٩٩١، منها ٩١ في المائة من المواد الغذائية والأدوية. وفرض هذا القانون أيضا قيودا صارمة خارج الحدود الإقليمية على الملاحة البحرية من كوبا وإليها، فأي سفينة تجارية تابعة لبلد ما ترسو في ميناء كوبي يتعذر عليها التوجه نحو الولايات المتحدة لمدة ستة أشهر وينبغي أن تحصل على إذن جديد.

وأُقر قانون هلمز – بورتون لعام ١٩٩٦ أيضا لتدعيم آثار الحصار بزيادة عدد الأحكام التي تتجاوز آثارها نطاق الحدود الإقليمية وتعزيز مداها، وذلك بملاحقة ومعاقبة المستثمرين الأجانب في كوبا وكل من كان يهمه القيام بذلك، وبتمويل عمليات عدوانية وتخريبية وعدائية ضد الشعب الكوبي.

وبدأت كوبا في نهاية عام ٢٠٠١ بموجب قرار اعتمده كونغرس الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ نتيجة الضغوط التي مارسها مصدرو المنتجات الزراعية والمجتمع عموما، تبتاع المواد الغذائية من الولايات المتحدة بقيمة بلغت ٤٧١,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. إلا أن هذه التجارة تخضع لقيود صارمة وتتطلب اتخاذ إجراءات معقدة، حيث يتعين على كوبا أن تدفع تكلفة مشترياتها مسبقا ونقدا ولا يمكنها بالتالي الحصول على ائتمانات وإن تعلق الأمر بأموال من القطاع الخاص؛ وتتطلب كل عملية شراء بضائع ونقلها إلى كوبا الحصول على

إذن محدد؛ ولا يمكن لكوبا استخدام أسطول سفنها التجارية بل استخدام سفن بلد آخر، أي سفن الولايات المتحدة في معظم الأحيان؛ وينبغي أن تتم المدفوعات من خلال مصارف بلدان أخرى حيث أن العلاقات المصرفية المباشرة بين البلدين محظورة.

والقيود المفروضة على الواردات من المنتجات الطبية صارمة لدرجة تجعلها مستحيلة، إذ يتعين على المصدر الأمريكي نفسه التأكد من أن المنتجات أو المعدات مدار البحث تصدر إلى كوبا للأغراض المعلنة عند شرائها ولا يحق له أن يبيع إلى كوبا منتجات أو معدات متطورة.

وإن ٧٠ في المائة من سكان كوبا ولدوا ويعيشون تحت ضغط الحصار لمجرد أنهم يدافعون بعزم عن حقهم في تقرير المصير والاستقلال والعدالة الاجتماعية والإنصاف.

وحسب الحسابات الأولية الأكثر تفاؤلا، تبلغ الأضرار الاقتصادية المباشرة التي تلحق بالشعب الكوبي من جراء الحصار ما يزيد عن ٨٢ بليون دولار، أي بليون و ٧٨٢ مليون دولار سنويا يضاف إليها مبلغ يزيد عن ٥٤ بليون دولار من الأضرار المباشرة التي تعزى إلى أفعال التخريب والإرهاب التي تشجع وتنظم وتمول انطلاقا من الولايات المتحدة والموجهة ضد أهداف اقتصادية واجتماعية في البلد، فضلا عما ضاع من مكاسب بسبب حالات وقف الإنتاج وشروط الائتمانات الباهظة المفروضة على كوبا. وفي العام الماضي، بلغت الأضرار الناشئة عن الحصار ما يزيد عن ٢ بليون و ٧٦٤ مليون دولار.

وقد طالبت الجمعية العامة مرارا وتكرارا برفع الحصار بالتصويت منذ ١٣ عاما حتى اليوم على قرار بهذا الشأن بشبه أغلبية الدول الأعضاء، إلا أن السلطات الأمريكية لا تزال غير مكترثة لذلك مبينة بذلك استخفافها التام بالأمم المتحدة ومبدأ التعددية والقانون الدولي.

والتدابير التي اقترحتها لجنة تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة في التقرير المؤلف من ٤٥٠ صفحة الذي أقره الرئيس بوش في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ دخلت حيز النفاذ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وهي تهدف إلى تدعيم الحصار باتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد السياحة والاستثمارات في كوبا من خلال الحد من التدفقات المالية وعمليات السفر إلى الجزيرة، وفرض قيود أشد على تحويلات الأموال إلى الأسر وعمليات التبادل في مختلف الميادين بهدف تهيئة ظروف مؤاتية لتدخل عسكري للولايات المتحدة من أجل بلوغ الهدف الذي أعلن عنه رئيس الولايات المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، ألا وهو ''تغيير النظام''.

وتميزت فعلا الفترة المشمولة بهذا التقرير (النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ والنصف الأول من عام ٢٠٠٥) بتطبيق التدابير المشار إليها أعلاه في سياق الأهداف الإجرامية للإدارة الأمريكية بحق الشعب الكوبي.

إجراءات الولايات المتحدة الرامية إلى تعزيز الحصار

- وفقا للإعلان رقم ٧٧٥٧ الصادر عن الرئيس بوش، أصدرت هيئة خفر السواحل في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ أنظمة جديدة تفرض قيودا على توجه مراكب النزهة إلى كوبا وتفرض غرامة قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار أو عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات أو الإجراءين معا، فضلا عن مصادرة المركب في حالات المخالفة.

- واعتبارا من الربع الثاني من عام ٢٠٠٤، قامت حكومة الولايات المتحدة، بالاتفاق مع العديد من أعضاء الكونغرس الذين ينتمون إلى المافيا المناهضة لكوبا في ميامي، بتعزيز حملة المزايدات والافتراءات بشأن مصدر ومقصد الأموال المقومة بالدولار في كوبا، فضلا عن ممارسة الضغوط والتهديد بإجراء تحقيقات وإنزال عقوبات بالنسبة للمصارف الأجنبية التي قد تقيم علاقات مالية مع كوبا. ففي سياق هذه الحملة، قام الاحتياطي الاتحادي في أيار/مايو ٢٠٠٤ بفرض غرامة قدرها ١٠٠ مليون دولار على اتحاد المصارف السويسرية المتهم زعما بأنه انتهك الجزاءات الأمريكية المفروضة على كوبا وليبيا وإيران ويوغوسلافيا. وكان الأمر يتعلق في الواقع بمنع كوبا من إيداع مبالغ بالدولار تستمدها شرعا من السياحة والحوالات العائلية والمبيعات في المتاجر أو صرفها بعملات أخرى أو تحويلها بواسطة مصارف بلدان أخرى، وذلك من أجل منع الواردات الكوبية، لا سيما الأغذية والأدوية والمحروقات وبالتالي إحداث أزمة اقتصادية ووضع اجتماعي حرج.

- وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أكد الرئيس جورج و. بوش من جديد في إطار خطاب انتخابي ألقاه في ميامي ضرورة الإبقاء على الحصار مشيرا إلى أنه ''يشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية'' تهدف إلى تصفية الثورة الكوبية.

- وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أشارت وزارة الخزانة الأمريكية إلى أنه وفقا للتغييرات التي أدخلت مؤخرا على أنظمة مراقبة الأصول الكوبية (31 C.F.R.. Part 515, the "Regulations")، لا يمكن للمواطنين المقيمين بصورة دائمة في الولايات المتحدة أن يشتروا بصورة شرعية منتجات من مصدر كوبي، لا سيما السيجار والكحول، في بلد آخر وإن كان لاستهلاكهم الخاص في الخارج. إذ يتعرضون لدفع غرامة قد تصل إلى مليون دولار للأشخاص الاعتباريين وغرامة قد تصل إلى

٢٥٠ ٠٠٠ دولار وعقوبة قد تصل إلى السجن لمدة ١٠ سنوات للأشخاص العاديين. وبالمثل، يمكن لمكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة فرض عقوبات مدنية قد تصل إلى ٦٥ ٠٠٠ دولار.

- وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أعلن دان و. فيسك، نائب وزير الخارجية للشؤون الغربية عن إنشاء ''فريق لتتبع الأصول الكوبية''، مما يمثل اعتداء لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات المالية الدولية، وسيكلف هذا الفريق بالتحقيق في السبل الجديدة المستخدمة في حركة العملات الأجنبية نحو كوبا ومنها ومنع هذه الحركة مركزا على ''السياحة التي حلت محل صادرات السكر كمصدر رئيسي للعملات''.

- وفي الربع الثاني من عام ٢٠٠٤، أعلن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية أن أنظمة الحصار ستطبق فورا على الشركتين الأمريكيتين Melfi Marine Corporation S.A و Tour Marketing Ltd وعلى الشركة الكوبية SERCUBA.

- وعُلم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية أعطى تفسيره الخاص للأنظمة التي تحكم الرحلات إلى كوبا ومنع بالتالي المواطنين الأمريكيين من المشاركة في اجتماعات ترعاها أو تنظمها في كوبا وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ما لم يتم الحصول على إذن محدد.

- وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعطى مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية تفسيرا جديدا لمفهوم ''الدفع نقدا ومسبقا'' بالنسبة للمشتريات الكوبية من المواد الزراعية والأدوية في الولايات المتحدة: فمنذ ذلك الوقت فصاعدا، يتم الدفع قبل تحميل البضائع المتجهة نحو كوبا من أحد موانئ الولايات المتحدة. والهدف من هذا التدبير الذي دخل حيز النفاذ في ٢٤ آذار/مارس أن يشكل عقبة جديدة أمام استيراد الأغذية الخاضع بالفعل لقيود شديدة. والخطر الذي يكتنف عمليات التسليم والناشئ عن هذا التدبير اضطر كوبا إلى اللجوء خلال الأشهر الأربعة من السنة إلى موردين من بلدان أخرى لشراء المنتوجات الغذائية والزراعية بقيمة بلغت ٣٠٠ مليون دولار، وهي واردات كانت تعتزم استيرادها من الولايات المتحدة. وهبط مستوى المعاملات بنسبة ٢٦ في المائة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٥ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٤، وفقا للأرقام الواردة من وزارة الزراعة بالولايات المتحدة، وبنسبة ٥٢ في المائة بالنسبة إلى المشتريات من الأرز[٢].

(٢) برقية من الرابطة الدولية لوكالات الصحافة المشتركة، La Tribuna Hispàna (الولايات المتحدة)، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

- وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، نقضت محكمة استئناف حكما أصدره قاض في نيويورك في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، إذ قضى الحكم بأن الولايات المتحدة ملزمة، بموجب المعاهدات الدولية، بإقرار حقوق الشركة الكوبية CUBATABACO بالنسبة للسجائر من نوع كوهيبا COHIBA في الولايات المتحدة بموجب مبدأ العلامات التجارية المشهورة. وهذا الحكم ينتهك أحكام القانون الدولي بالنسبة لحماية العلامات التجارية.

- وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أدانت محكمة استئناف من الدائرة الثالثة ستيفان برودي، وهو مواطن أمريكي ورئيس سابق لشركة Purolite، الذي كانت قد تمت محاكمته في عام ٢٠٠٢ لارتباطه بانتهاك الحصار المفروض على كوبا (بيع راتنجات خاضعة للتأين لتنقية المياه إلى الجزيرة) وكان قاض محكمة ابتدائية قد أصدر حكما بتبرئته حيث لم تتوفر دلائل مباشرة على مشاركته.

- وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أمر الرئيس جورج و. بوش وزارة الخزانة باستخدام أموال كوبية مجمدة في الولايات المتحدة لتسديد مبلغ ٠٠٠ ١٩٨ دولار إلى أنا مارغاريتا مارتينيز، وهي من أصل كوبي، تنفيذا لحكم اعتباطي صدر ضد كوبا عن محكمة في فلوريدا في عام ٢٠٠١ مفاده أنه ينبغي توفير تعويضات بقيمة ٢٧,١ مليون دولار إلى تلك المرأة.

- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، منع المديرون الجدد للشركة الكندية Sherritt وأفراد أسرهم من الدخول إلى الولايات المتحدة تنفيذا للفصل الرابع من قانون هلمز – بورتون.

أفعال المضايقة والتهديدات والجزاءات المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمنظمات غير الحكومية

- في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وجه مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية إنذارا لأعضاء قافلة التضامن التي نظمها القساوسة من أجل السلام، وهي منظمة من أمريكا الشمالية، مفاده أن الأشخاص المتجهين إلى كوبا دون إذن من وزارة الخزانة يتعرضون للعقوبات التي تنص عليها الأنظمة. والقساوسة من أجل السلام هو مشروع مسكوني تابع للمؤسسة المشتركة بين الأديان لتنظيم المجتمعات المحلية زود الجزيرة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٤ بحواسيب مستعملة وبالأدوية والأغذية واللعب والكتب وما إلى ذلك دون الحصول على إذن من وزارة الخزانة.

- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قام موظفون من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، في إطار تدعيم تدابير الاضطهاد، بزيارة شركة Xael Charters للحصول على معلومات بشأن عملياتها في كوبا.

- وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، طلب مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بواسطة رسالة موجهة إلى رئيس تحالف Alianza Cubanoamericana para Fondos Educacionales الحصول على قائمة بجميع المؤسسات والأشخاص الذين استفادوا في السنوات الأخيرة من إذنه بالسفر.

- وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وجهت فرقة Venceremos مذكرة احتجاج إذ أن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية طلب منها بواسطة رسالة الحصول على معلومات عن الرحلات التي تنظمها إلى كوبا.

- وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ اضطرت قاعة عرض اللوحات الفنية Corcoran (واشنطن) بإلغاء حدث ثقافي يرعاه قسم المصالح الكوبية من جراء ضغوط مارسها عليها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية ووزارة الخارجية.

- وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، طلب مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بواسطة رسالة من المنظمة U.S.-Cuba Labor Exchange ''العدول'' عن تشجيع وتنظيم سفر وفد متجه إلى كوبا للمشاركة في الاجتماع القاري الرابع لمناهضة منطقة التجارة الحرة للأمريكتين والأنشطة المقررة للاحتفال بعيد العمل وطالب أن تزوده المنظمة في غضون ٢٠ يوم عمل بالقائمة المفصلة لعناوين أعضاء الوفد.

- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، دعي السيد كريستوفر شينك، وهو عالم جيولوجيا من الهيئة الجيولوجية للولايات المتحدة وتابع لوزارة الخارجية، والسيد ريدشارد ت. بوفلر، وهو عالم جيوفيزيائي من جامعة أوستن (تكساس) للمشاركة في مؤتمر علوم الأرض.

وأعلن السيد بوفلر في الحال عن عدم قدرته على المشاركة بالرغم من اهتمامه بالموضوع بسبب ارتباطات أخرى. أما السيد شينك الذي كان قد قدم، خلال المؤتمر – المعرض السنوي لرابطة علماء جيولوجيا النفط الأمريكية في كانكون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تقييما للاحتياطي النفطي المتوقع في المياه العميقة في شمال كوبا، فقد وجه رسالة الكترونية تفيد بأن الإدارة الأمريكية أهانته بشدة عندما علمت بأنه قام بهذا التقييم وحذرته من إقامة أي اتصال مع كوبا مهددة بفرض غرامة عليه. وبالتالي اعتذر الخبيران من أمريكا الشمالية من عدم القدرة على حضور الحدث.

- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وجه مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية إلى المنظمات المزودة بإذن للسفر إلى كوبا لأغراض دينية تعميما يحذرها فيه من أنه يقوم بتحقيقات بشأن حالات إساءة الاستعمال، مما قد يؤدي إلى إلغاء أو تعليق هذه الأذون وإرفاق ذلك بغرامات إدارية أو عقوبات جنائية. ويشدد في هذا التعميم على أن الأشخاص المستفيدين من هذه الأذون هم فقط أعضاء المنظمة الذين يضطلعون فعلا بأنشطة دينية وأن تلك الأذون لا تسمح لأي شخص بتحويل أموال إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوبيين وأن التبرعات المقدمة لأشخاص أو مجموعات تتطلب الحصول مسبقا على إذن من وزارة التجارة.

- وفي عام ٢٠٠٤، فرض مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية غرامات على ٣١٦ مواطنا أو مقيما دائما في الولايات المتحدة لانتهاك أحكام الحصار. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٥، كان قد فرض بالفعل ٣٠٧ غرامات أي عدد يعادل تقريبا عدد الغرامات المفروضة خلال السنة السابقة بأكملها. وقد اشتدت أعمال الاضطهاد ضد المسافرين إلى كوبا حيث أنه في السابق كان الإخطار بادعاء حدوث انتهاك للحصار وفرض الجزاءات على الأفراد المعنيين يستغرقان سنوات أحيانا.

- وبالرغم من أن الجزاءات الجديدة المفروضة على السفر لا تنطبق إلا اعتبارا من النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، فلم يتوجه إلى كوبا تلك السنة سوى ٠٢٧ ٥١ أمريكيا مقابل ٨٠٩ ٨٥ في عام ٢٠٠٣، مما يشكل انخفاضا بنسبة ٤٠,٥ في المائة. أما نسبة سفر الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة، فقد انخفضت إلى ٥٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ إذ انخفض عدد المسافرين من ٠٥٠ ١١٥ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٤٥ ٥٧ مسافرا.

ازدياد المعارضة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

ما انفكت حكومة الولايات المتحدة تتجاهل معارضة الحصار من جانب قسم من الرأي العام الوطني، وهي معارضة أدت إلى عدد من الإجراءات والبيانات داخل الكونغرس ومن جانب حكام الولايات، والشخصيات السياسية والثقافية، والمنظمات غير الحكومية وعدد من قطاعات المقاولات، من جملتها على الخصوص ما يلي:

- اعتمد مجلس النواب في عام ٢٠٠٤ أربعة تعديلات ترمي إلى إلغاء التنظيمات المتعلقة بإرسال الطرود إلى كوبا، وإزالة القيود المفروضة على زيارات المهاجرين الكوبيين إلى أفراد عائلاتهم في الجزيرة، وتعليق التدابير التي تعيق برامج التبادل

المدرسي والجامعي مع كوبا، ورفع القيود المفروضة على صادرات الأغذية والأدوية، ولا سيما المتعلقة منها بالحصول على الائتمانات الخاصة. وفي أعقاب الضغوط التي مارسها قادة الحزب الجمهوري وتهديد لجوء الرئيس إلى استخدام حق الفيتو، أزيلت جميع تلك التعديلات من النص النهائي للقوانين التي كانت مرفقة بها.

- وفي عام ٢٠٠٥، رُفضت التعديلات التي جرى تقديمها إلى مجلس النواب لإزالة القيود المفروضة على برامج التبادل الجامعي، والزيارات العائلية، والأسفار الدينية، وإرسال الطرود، وذلك في أعقاب ضغوط الإدارة وقادة الحزب الجمهوري، فضلا عن المساهمات المالية المقدمة من اليمين الكوبي-الأمريكي المتطرف لفائدة الحملات السياسية لعدد كبير من أعضاء المجلس شريطة أن يعترض هؤلاء على أي تدابير تهدف إلى التخفيف من وطأة الحصار.

- ورغم أن أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ يؤيدون رفع القيود المفروضة على المواطنين الأمريكيين والكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأسفار إلى الجزيرة، فإن المدافعين عن السياسة المناوئة لكوبا داخل الإدارة القائمة لجأوا إلى مناورات إجرائية لإعاقة المبادرات الرامية إلى تغيير تلك السياسة.

وخلال المؤتمر السنوي الذي عقده اتحاد المكاتب الزراعية الأمريكية في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اعتمد الاتحاد قرارا يطلب من إدارة الرئيس جورج و. بوش تطبيع العلاقات التجارية مع كوبا دون إبطاء.

وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، اعتمد مجلس الشيوخ في ألاباما قرارا مشتركا (SRJ. 26) يقتضي من كونغرس الولايات المتحدة العمل على رفع القيود التجارية والمالية المفروضة تجاه كوبا، فضلا عن القيود المتعلقة بالأسفار.

وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، اعتمد ممثلو الموانئ الأمريكية الواقعة على خليج المكسيك قرارا يؤيد رفع الحصار فيما يتعلق بمبيعات الأدوية والأغذية إلى كوبا، وطلبوا من الكونغرس العودة إلى تطبيق شروط الدفع نقدا ومقدَّماً التي كانت سائدة قبل التدابير الجديدة التي اتخذها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية.

وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥، قام الاتحاد الأمريكي لزراعة الأرز بالضغط على الكونغرس من أجل إلغاء التنظيمات المتعلقة بطريقة تسديد كوبا لمشترياتها من الأغذية، والسماح بتنفيذ العقود الجارية، طبقا للقانون المتعلق بإصلاح العقوبات المعتمد في عام ٢٠٠٠.

وقد أُنشئت الرابطة التجارية لكوبا والولايات المتحدة رسميا في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وهي تتألف مما يربو على ٣٠ من الشركات والوكالات والمنظمات المنتمية إلى ١٩ ولاية داخل الولايات المتحدة، وتهدف إلى تحقيق رفع القيود المفروضة على التجارة مع كوبا. وتضم الرابطة من بين أعضائها عددا من كبريات الشركات مثل شركة ADM، وشركة Caterpillar وشركة Cargill. ويشرف وزير التجارة السابق، بل رينتش، على مجلس إدارة الرابطة التي يتولى رئاستها كيربي جونس، ويعمل مع رينتش عدد من المستشارين من بينهم وليام د. رودجيرز، كاتب الدولة المساعد سابقا، وديفيد روكفيلير، وكارلا هيلز، ممثلة الرئيس في الشؤون التجارية سابقا، وفرانك كارلوتشي، وزير الدفاع سابقا، وجيمس شلسينغر، وزير الدفاع السابق ومدير وكالة الاستخبارات الأمريكية سابقا.

وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اعتمدت جمعية ولاية نيويورك دون تصويت قرارا تشريعيا قدمه عدد كبير من أعضائها بمبادرة من خوصيه ريفيرو، ويهدف، في جملة أمور، إلى الضغط على رئيس الولايات المتحدة من أجل تشجيع الزيارات الشعبية بين سكان نيويورك وسكان كوبا.

١ - سياسة الحصار التي تتجاوز آثارها نطاق الحدود الإقليمية للولايات المتحدة

رغم أن حكومة الولايات المتحدة لا توارب في تقديم سياسة الحصار التي تنهجها باعتبارها مسألة ثنائية وحسب، فإن بطلان هذا الادعاء الكاذب يتجلى في تضرر العديد من الدول والمواطنين والمقاولات التابعة لبلدان أخرى من أحكام هذه السياسة التي تتجاوز آثارها نطاق الحدود الإقليمية، والتي لا يمكن حتى لمؤسسات الأمم المتحدة أن تتنصل منها.

ومن ثم فلا بأس من التذكير بأن الحصار الذي ما زال ساريا، يتضمن بعض الأحكام التي تتجاوز آثارها نطاق الحدود الإقليمية للولايات المتحدة وتؤدي إلى أضرار فادحة وإجحاف خطير ليس في حق كوبا وحسب، وإنما في حق بلدان أخرى تجد نفسها محرومة من حقها في الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي يتيحها الاقتصاد الكوبي:

- لا يحق للفروع الأجنبية للشركات الأمريكية أن تنجز أدنى صفقة مع الشركات الكوبية أو تشتري سلعا تحوي منتوجا صادرا من كوبا.
- لا يحق للشركات الأجنبية أن تصدر إلى الولايات المتحدة أدنى منتوج يشتمل على مواد خام كوبية.

- لا يحق للشركات الأجنبية أن تبيع لكوبا سلعا أو خدمات تستخدم تكنولوجيات أمريكية أو تحوي منتوجات صادرة من الولايات المتحدة إذا كانت تمثل أكثر من ١٠ في المائة من القيمة النهائية، حتى ولو كان أصحابها أجانب.
- لا يمكن لأي سفينة للملاحة التجارية رست بميناء كوبي أن تدخل إلى موانئ الولايات المتحدة.
- لا يحق للمصارف الأجنبية أن تقبل قيام أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوبيين بفتح حسابات بالدولار أو إجراء معاملات مالية بهذه العملة مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوبيين، تحت طائل الحجز.
- لا يحق لرجال الأعمال الأجانب القيام باستثمارات أو أعمال تجارية مع كوبا، بذريعة أن تلك العمليات لها صلة بممتلكات خاضعة للمطالبة من جانب الولايات المتحدة. فإن هم رفضوا الخضوع لهذا الحظر، فإنهم يعرضون أنفسهم لعقوبات وإجراءات انتقامية.

١-١ اشتداد وطأة الحصار بسبب المشاركة المتزايدة للولايات المتحدة في الاقتصاد الدولي

لقد أدت المشاركة القوية للولايات المتحدة ومقاولاتها في أنشطة التجارة والاستثمارات على الصعيد الدولي إلى تفاقم حدة الأضرار الناجمة عن آثار الحصار المتجاوزة لنطاق الحدود الإقليمية. فالولايات المتحدة تسيطر على ٤٥ في المائة من كبريات الشركات عبر الوطنية في العالم، ومن بينها ثمان شركات مصنفة على رأس الشركات العشر الأوائل. وهي أيضا من أكبر المستثمرين في العالم، حيث استثمرت ما قدره ١٢٥ مليار دولار في الخارج في عام ٢٠٠٢، و ١٥٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، ويمثل ذلك زيادة من ١٩ إلى ٢٥ في المائة من جانب الولايات المتحدة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٣]. وتعد الولايات المتحدة أيضا أول البلدان المستوردة للبضائع في العالم (٢١,٩ في المائة) والجهة الفاعلة الرئيسية في المبادلات التجارية للخدمات على الصعيد الدولي.

وتعد الولايات المتحدة من بين البلدان الخمسة الأولى فيما يتعلق بتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقها، وهي التي تحظى بالموقع الأفضل من حيث

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاستثمارات في العالم (٢٠٠٤).

إمكانيات الأعمال التجارية. وتمتلك كذلك ١١ من بين ١٤ من الشركات عبر الوطنية الأكثر أهمية في هذا الميدان، وتستوعب نحو ٨٠ في المائة من التجارة الإلكترونية العالمية[٤].

وثمة عشرون شركة أمريكية تصنف من بين الشركات الـ - ٥٠ الأولى العاملة في السوق العالمية للمستحضرات الصيدلية. وتنجز عشر شركات عبر وطنية، ومن بينها خمس في الولايات المتحدة، نصف المبيعات العالمية تقريبا من الأدوية التي يعد بعضها فريدا من نوعه. وتمثل الولايات المتحدة نحو ٧٥ في المائة من السوق العالمي للمنتجات التوليفية (وهي في معظمها منتجات صيدلية بيولوجية)، وتوَلِّد ٣١ في المائة من قيمة المنتوج الصيدلي العالمي، وما زالت هذه النسبة في طور الازدياد[٥].

وتؤدي استثمارات شركات البلدان الثالثة في الولايات المتحدة واستثمارات الولايات المتحدة نفسها في الخارج، لا سيما من خلال اندماج الشركات أو بيعها، كليا أو جزئيا، إلى اشتداد أثر الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية، بحيث يتقلص المجال الاقتصادي الخارجي لكوبا ويغدو من المتعذر أكثر العثور على شركاء وموردين قادرين على التحايل على الحصار المنيع الذي تفرضه الولايات المتحدة، وذلك على نحو ما يتجلى في المثالين التاليين:

- كانت معاهد الأبحاث الكوبية العاملة في مجال التكنولوجيا الأحيائية تستمد جزءا من التكنولوجيا والمعدات والمدخلات اللازمة لها لاستحداث وسائل التشخيص والعلاج وإنتاجها، مثل اللقاحات الخاصة بمكافحة السرطان، من الشركة السويدية Pharmacia التي قامت بشرائها شركة Amersham ثم الشركة الأمريكية General Electric والتي ما إن انتقلت إليها ملكيتها، حتى حددت لشركة Amersham مهلة أسبوع لإغلاق مكتبها في كوبا وإنهاء أي عقد لها مع الجزيرة.
- قامت كوبا، عن طريق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشراء لحوم معلبة لفائدة مرضى الإيدز بمبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ ٥٠ دولار من الشركة البرازيلية Oro Rojo التي أبلغتها فيما بعد بأن شركة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية قامت بشراء المصنع، وكانت أولى التعليمات التي أصدرتها هذه الأخيرة هي إنهاء أي أعمال تجارية مع كوبا.

(٤) التقرير العالمي عن تكنولوجيات المعلومات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، المنتدى الاقتصادي العالمي.

(٥) تقرير عن حالة الأدوية في العالم، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٤.

ونظرا لأهمية سوق الولايات المتحدة وتطورها التكنولوجي، تمتنع العديد من الشركات في مناطق مختلفة من العالم عن القيام بأعمال تجارية مع كوبا أو توقف علاقاتها معها لكيلا تجازف بأي علاقات محتملة مع القوة الكبرى، حتى وإن لم يكن لها استثمارات في الولايات المتحدة أو مساهمين أمريكيين وكان وجودها في سوق الولايات المتحدة غير ذي أهمية:

- فقد وجه مصرف First Caribbean International Bank في جزر البهاما إلى مؤسسة Havanatur رسالة يبلغها فيها بأنه قرر إنهاء علاقاته المصرفية مع كوبا اعتبارا من ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ''تفاديا للتورط في أي مشاكل مع الولايات المتحدة''.

- وأخبر المصرف البريطاني Barclays مؤخرا مسؤولي مؤسسة CubaNiquel في لندن أنه يعتزم عدم إجراء أعمال تجارية معها، لأن مديرها من رعايا الولايات المتحدة وأن قوانين حكومة الولايات المتحدة لا تسري على الشركات فحسب، وإنما تسري على الأفراد أيضا.

١-٢ العقوبات المدنية التي فرضها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية على الشركات والمؤسسات المصرفية والمنظمات غير الحكومية

في عام ٢٠٠٤، كان على ٧٧ من الشركات والمؤسسات المصرفية والمنظمات غير الحكومية في العالم أجمع أن تسدد غرامات بلغت قيمتها ٠٠٠ ٢٦٢ ١ دولار على ما اعتبر انتهاكا لأحكام الحصار.

ومن بينها إحدى عشرة شركة أجنبية أو فروع لشركات أمريكية في بلدان ثالثة مثل المكسيك وكندا وبنما وإيطاليا والمملكة المتحدة وأوروغواي وجزر البهاما وجزر الهند الغربية البريطانية (أنغيلا). وعوقبت سبع شركات أخرى، مثل Iberia و Alitalia و Air Jamaica و Daewoo ومصرف الصين بذريعة أن فروعها في الولايات المتحدة انتهكت عددا مختلفا من أحكام الحصار. وسددت ثمان شركات أخرى غرامات تفوق قيمتها ٠٠٠ ٥٠ دولار.

أما الغرامات الأشد جسامة التي فرضت في عام ٢٠٠٤ فكانت على وجه الخصوص كما يلي:

- Alpha Pharmaceutical, Inc.؛ و ICN Pharmaceutica؛ ومختبرات Laboratorios Grossman، وهي شركات متمركزة في بنما والمكسيك: ٧١١ ١٩٨ دولار بسبب استيراد سلع من كوبا وتصديرها إليها في الفترة ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٣.

- Trinity Industries (المكسيك): ٠٠٠ ٥٥ دولار بسبب بيع سلع موجهة لكوبا وتمويل نقلها في عام ٢٠٠١.

- Chiron Corporation Ltd باسم Chiron S.p.a. وChiron Behring GmbH، المتمركزة في إيميرفيل بكاليفورنيا: ٥٠٠ ١٦٨ دولار بسبب تصدير لقاحات إلى كوبا في الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢.

- Daewoo Heavy Industries America Corp.، التي يوجد مقرها في سوانيه، بولاية جورجيا: ٠٠٠ ٥٥ دولار بسبب تصدير سلع إلى كوبا في عام ١٩٩٩.

وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٥، فرض مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية غرامات على مصرف واحد، وثلاث شركات، ومنظمة غير حكومية واحدة، من بينها شركة Marinair Holland N.V. dba Martinair USA، التي يوجد مقرها في هولندا والتي اضطرت إلى تسديد غرامة قدرها ٣٠٠ ٦ دولار بسبب عرض خدمات أسفار بدون الحصول على إذن، فضلا عن نقل أموال في عام ٢٠٠٣.

وإذا كان عدد الغرامات التي فرضها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٥ أقل من عددها في نفس الفترة من عام ٢٠٠٤، التي أصدرت فيه ٤٢ عقوبة مدنية، فذلك لا يعود إلى تخفيف وطأة الحصار، وإنما يعود إلى مخاوف الشركات التي تم ردعها عن القيام بأعمال تجارية مع كوبا.

١-٣ انعكاسات الآثار التي تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية على التجارة الخارجية والاستثمارات

قدرت الخسائر التي لحقت بالتجارة الخارجية الكوبية في عام ٢٠٠٤ من جراء الحصار بما يبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ ٨٢٢ دولار، وذلك ما يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٢٠٠ ٥٧ دولار بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣.

ونجمت الخسارة الأكثر جسامة عن تطبيق تنظيمات تتجاوز بآثارها نطاق الحدود الإقليمية (٣٨٠ مليون دولار)، رغم أن استحالة الوصول إلى السوق الأمريكية ظل يحدث أثرا كبيرا، على نحو ما يتجلى في الأشكال البيانية التالية:

تكاليف القيود المفروضة على التجارة الخارجية الكوبية بسبب الحصار
(٢٠٠٣-٢٠٠٤)

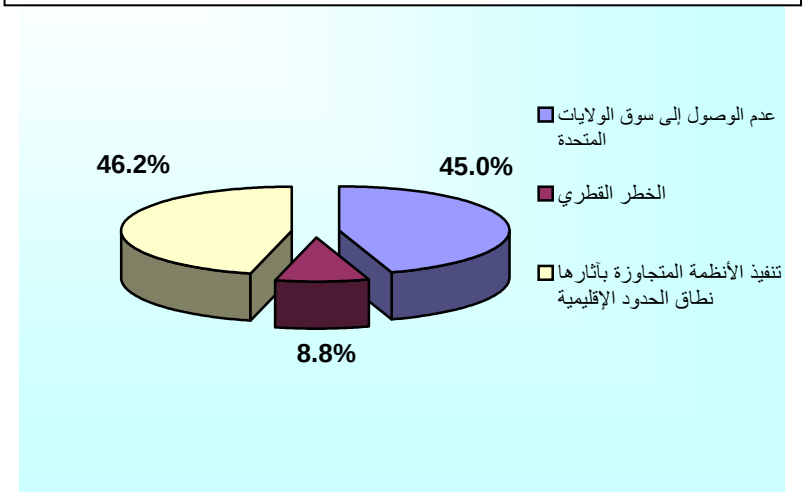

آثار الأحكام المتجاوزة بآثارها نطاق الحدود الإقليمية

(٢٠٠٣-٢٠٠٤)

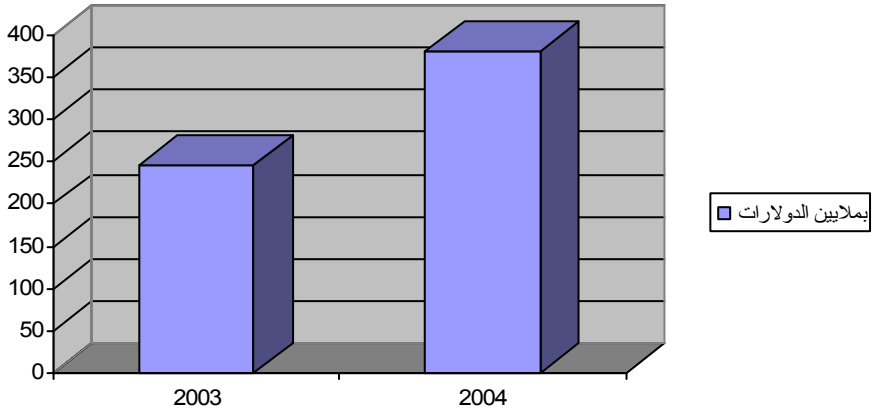

ونظرا لحرمانها من سوق طبيعية كسوق الولايات المتحدة وما ينجم عن ذلك من خسارة تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ ٣٠٥ دولار، اضطرت كوبا إلى اللجوء إلى بلدان ثالثة لأغراض الاستيراد والتصدير، الشيء الذي أدى إلى زيادة تكلفة التأمينات والشحن.

ورغم محدودية مشتريات الأغذية من الولايات المتحدة، فقد تسببت هي بدورها في خسائر اقتصادية تبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ ٢٣ دولار بسبب القيود التي تتم في إطارها: رسوم إضافية لعمليات الصرف عن طريق مصارف وسيطة؛ تأخيرات في تفريغ السفن من جراء آجال قبض المبالغ المسددة، وزيادة رسوم الشحن بسبب وجوب عودة السفن فارغة إلى الولايات المتحدة.

أما الصادرات الكوبية من وثائق المعلومات، التي يمكن استثنائيا أن يؤذن بدخولها إلى الولايات المتحدة، فيجب أن تتم عن طريق بلدان ثالثة، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف بنسبة ٤٠ في المائة. وبسبب ذلك، توقفت بعض المؤسسات الأمريكية عن شراء عدد من المنشورات الكوبية، مما أدى إلى خسارة بالنسبة للجزيرة.

ومن وجهة النظر المالية، كان للحصار أثر حاسم، حيث قاد إلى اعتبار كوبا بلدا شديد المخاطر، مما نتج عنه خسائر اقتصادية قدرها ٧٢,٢ مليون دولار بسبب الصعوبات المقترنة بالحصول على التمويلات الخارجية.

الأضرار الناجمة على مستوى الاستثمارات الخارجية والتعاون الاقتصادي

لا تستطيع كوبا أن تتلقى أي استثمارات من الولايات المتحدة أو قروض إنمائية من المؤسسات المالية والنقدية الرئيسية الأمريكية أو الدولية.

ففي عام ٢٠٠٤، خصص البنك الدولي مبلغ ٥,٣ بلايين دولار لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ورصد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مبلغ ٤ بلايين و ٢٣٢ مليون دولار لبرامج إنمائية في المنطقة. أما كوبا، فلم تحصل على سنت واحد من هذه المؤسسات. وفيما يتعلق بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إذا اتخذنا كمرجع اقتصادا يضاهي الاقتصاد الكوبي من حيث الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان كما هو الشأن في إكوادور، فقد كان المفروض أن تحصل كوبا على نحو ٤٨,٨ مليون دولار في شكل تمويلات تفضيلية.

وفي عام ٢٠٠٣، قدمت الولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبلغ ١,٨١٨ مليون دولار في شكل مساعدة إنمائية رسمية، دون أن تتلقى كوبا شيئا منها.

وتعمد حكومة الولايات المتحدة إلى تحوير الوقائع عندما تؤكد أن كوبا تتلقى كل عام ما يزيد على بليون دولار في شكل هبات تأذن بها وزارتا الخزانة والتجارة. والحال أنه في عام ٢٠٠٤، لم يتجاوز مبلغ الهبات التي تلقتها كوبا، بواسطة منظمات غير حكومية ما قدره ٢٧٩ ٣٦٨ ٤ دولارا، وذلك بعد إجراءات عديدة من أجل الحصول على إذن من حكومة الولايات المتحدة.

وتتجلي فداحة الخسائر التي تسبب فيها الحصار على مستوى الاستثمارات والتعاون فيما يلي:

- تعذر على شركة VECO Canadá Ltd، وهي شركة يساهم فيها مستثمرون أمريكيون، أن تقيم علاقات مع شركة CUPET S.A الكوبية في إطار مشاريع إنمائية لبناء هياكل أساسية وقدرات تكنولوجية لتوزيع الوقود وتخزينه في كوبا. فما أن بدأت المحادثات حتى أُرغمت الشركة الكندية على الانسحاب بعد أن كانت قد تقدمت بعدة مقترحات.

- وبفضل قرض من منظمة البلدان المصدرة للنفط، وقعت كوبا عقدا مع شركة أوروبية من أجل شراء نظم كهربائية للري بقيمة ٠٠٠ ٠٨٣ ٥ دولار. ونظرا لأن آلات الري من طراز Valmont تخضع لتصريح أمريكي، فقد تعين صناعتها في بلد ثالث من أجل تلافي ملاحقة المصنع أو فرض غرامة عليه، وبالتالي فإنها لم تكن جاهزة للموسم الزراعي في الفصل البارد لعام ٢٠٠٤، حيث لم تسلم آخر مجموعة منها إلا في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بعد ما كان ينبغي تسليمها في أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى تأخير كبير في الإنتاج الزراعي.

- وكان يفترض أن تتلقى كوبا في الربع الأول من عام ٢٠٠٥، في إطار التعاون الدولي، هبة في شكل ثلاثة مولدات للطاقة الكهربائية قيمة كل واحد منها ٣٠ مليون دولار، من أجل مساعدتها على التغلب على مشاكلها في مجال الطاقة. لكن ذلك لم يحدث لأن الأجزاء المكونة كانت من أصل أمريكي، وهو ما يطرح صعوبات على مستوى إذن الإرسال، إضافة إلى تعذر كفالة خدمات الصيانة.

- واضطرت ثلاث شركات عاملة في المنطقة الحرة إلى تغيير اسمها بسبب تهديدها بالإغلاق ومنعها من إبرام صفقات تجارية في الولايات المتحدة؛ واضطرت شركات أخرى أن تستورد انطلاقا من بلد ثالث من أجل تزويد كوبا باللوازم والآلات الصادرة من الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى زيادة التكاليف. وعلاوة على ذلك، اضطرت شركة تعمل في المنطقة الحرة لبيروا، شرق هافانا، إلى تغيير ممثلها القانوني، لأنه كان يحوز تصريحا بالعمل في كوبا ويقوم برحلات عمل إلى الولايات المتحدة.

ونظرا لأسباب واضحة فإننا لن نذكر أسماء وتفاصيل العديد من المشاريع حتى لا نسهل أكثر الاستفزازات التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة.

١-٤ المادة ٢١١ من قانون الاعتمادات الجامع لعام ١٩٩٩ والاعتداءات الجديدة في مجال العلامات التجارية

منذ سبع سنوات على التوالي، وكوبا تعلن في الأمم المتحدة عن إدانتها لتطبيق حكومة الولايات المتحدة للمادة ٢١١ من قانون الاعتمادات الجامع التي يحرم الكوبيين من أصحاب الأملاك أو خلفائهم، بما في ذلك الشركات الأجنبية التي لها مصالح في كوبا، من الاعتراف والتمتع في أراضي الولايات المتحدة بحقوقهم في العلامات أو الأسماء التجارية المسجلة والمحمية في كوبا، والتي لها ارتباط بممتلكات قديمة قامت الحكومة الكوبية بتأميمها.

وجدير بالذكر أن كونغرس الولايات المتحدة قد اعتمد هذا التدبير في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في إطار إجراءات مجردة من كل شفافية لفائدة شركة Bacardi التي يوجد مقرها الرئيسي خارج الولايات المتحدة لكنها تملك مصالح تجارية هامة في هذا البلد تمارس من خلالها تأثيرا سياسيا نافذا من أجل إبقاء الحصار المفروض على كوبا وتشديده.

وليس من قبيل الصدفة أيضا أن توسع المادة ٢١١ نطاق أحكام قانون هيلمس - بورتن ليشمل الملكية الفكرية، حيث من المعروف أن شركة Bacardi كانت من بين الجهات التي ساندت ذلك القانون.

وبالتالي، فإن تطبيق المادة ٢١١ ينطوي على انعكاسات جد سلبية، ليس فقط على صعيد العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة وإنما أيضا على الصعيد المتعدد الأطراف.

فعلى المستوى الثنائي، يساهم تطبيقها في إحكام الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لأن الغاية منها هي منع أي استثمارات أجنبية لترويج المنتجات الكوبية في الأسواق الدولية، وهي منتجات تحظى علاماتها وأسماؤها التجارية بشهرة عالمية. فقبل اعتماد المادة ٢١١، ورغم الحصار المفروض، كان هناك اعتراف متبادل في البلدين كليهما بحقوق المالكين، سواء كانوا أشخاصا عاديين أو اعتباريين.

وتطبيقا للمادة ٢١١، أصدرت محكمة في نيويورك حكما ضد شركة Havana Club Holding التي تشترك فيها مصالح كوبية وفرنسية في إطار دعوى قضائية تعود بدايتها إلى عام ١٩٩٦، أي قبل اعتماد المادة المذكورة، رفعتها الشركة المذكورة من أجل وقف تطاول شركة Bacardi على حق استعمال علامة Havana Club في الولايات المتحدة، واللجوء داخل الولايات المتحدة وبواسطة التدليس إلى تسويق شراب روم صنع خارج كوبا ويحمل ذلك الاسم.

وما برحت كوبا، امتثالا لالتزاماتها الدولية ورغم سياسة الحصار والعداء التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة، تحرص على احترام حقوق مئات الشركات الأمريكية التي سجلت في البلد ما يزيد على ٠٠٠ ٥ من العلامات والأسماء التجارية وبراءات الاختراع النافذة حتى الآن، وستواصل حماية حقوق تلك الشركات.

ويكفي التذكير في هذا السياق بالقرار الذي اتخذته هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، حيث خلصت، بناء على طلب الاتحاد الأوروبي، إلى أن المادة ٢١١ تنتهك التزامات المعاملة الوطنية والدولة الأجدر بالرعاية في الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، وحثت الولايات المتحدة على تعديل التشريع المذكور وفق ما يتماشى وهذه الالتزامات ضمن أجل معقول.

إن حكومة الولايات المتحدة ملزمة بالامتثال لهذا القرار غير أنها اتفقت مع الاتحاد الأوروبي على عدد من المواعيد النهائية لتنفيذه. وينقضي في ٣١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ آخر أجل منح لها بذريعة أن السلطات الأمريكية بصدد العمل مع الكونغرس لتعديل هذا التشريع.

لقد أعربت كوبا مرارا أمام الهيئات المعنية لمنظمة التجارة العالمية، لا سيما في الاجتماعات الدورية التي يعقدها جهاز فض النزاعات، عن قلقها بسبب منح هذه الآجال المتتالية، وحثت حكومة الولايات المتحدة على الامتثال لقرار هيئة الاستئناف وإلغاء المادة ٢١١ باعتبار ذلك الحل الوحيد للنزاع.

وتصر كوبا على أن المادة ٢١١، التي تخرق حقوق الملكية الفكرية المكرسة في اتفاقيات واتفاقات دولية محددة، إنما تلقي بمزيد من ظلال الشك على موقف الإدارة الأمريكية التي تتبنى دائما موقف المدافع الأكبر عن حقوق الملكية الفكرية داخل منظمة التجارة العالمية.

إن لجوء حكومة الولايات المتحدة باستمرار إلى إرجاء تنفيذ قرار الهيئة المختصة في منظمة التجارة العالمية دليل أيضا على انعدام أي إرادة سياسية لديها للمساهمة في فعالية إجراءات فض الخلافات، في ظرف يتسم بصعوبة خاصة في المفاوضات متعددة الأطراف.

ويهدف مشروع S.691 الذي عرضه في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ عضو مجلس الشيوخ بيت دومينتشي وهو عضو في الحزب الجمهوري في نيومكسيكو، وشارك في تقديمه أعضاء في مجلس الشيوخ مناهضون لكوبا مثل ميل مارتينيز، وهو عضو في الحزب الجمهوري في فلوريدا، إلى إدخال تعديلات طفيفة على المادة ٢١١ لإعطاء الانطباع الخاطئ بأنها تراعي توصيات هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، مع إبقائها سارية المفعول في الوقت

نفسه. كما قدم مشروع مماثل (HR-1698) إلى مجلس النواب في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ من جانب النائب توم فيني، وهو عضو في الحزب الجمهوري في فلوريدا، بدعم من أعضاء في مجلس النواب معارضين لرفع الحصار على كوبا، مثل ليانا روس – ليتينن ودان بورتون.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، رفض مكتب العلامات التجارية وبراءات الاختراع في الولايات المتحدة طلب شركة Bacardi الرامي إلى إلغاء تسجيل علامة Havana Club المخول منذ عام ١٩٧٦ لشركة Cuba Export الكوبية، والمصادق عليه بموجب الحكم الجزئي الذي أصدرته محكمة في نيويورك عام ١٩٩٨. وقد استأنفت شركة Bacardi هذ الحكم وهو ما يدل على إصرار هذه الشركة على انتحال العلامة وفرض تطبيق المادة ٢١١.

من جانب آخر، صدقت محكمة استئناف الدائرة الثانية في نيويورك مؤخرا، في خطوة مفاجئة تماما، على حكمها القاضي بعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة لشركة Cubatabaco الكوبية للتبغ في علامتها التجارية المشهورة للسيجار Cohiba.

وتمشيا مع سياسة حكومة الولايات المتحدة، فإن هذا الحكم يتجاهل الالتزامات الدولية التي تقع على الولايات المتحدة في مجال حماية العلامات التجارية. وحسب منطق محكمة الاستئناف المذكورة، فإن الأحكام غير المشروعة والانفرادية التي تنظم السياسة العدائية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الجزيرة والذي ما برح يدينه جل المجتمع الدولي، تجب الالتزامات الدولية للولايات المتحدة.

إن كوبا تلفت انتباه المجتمع الدولي إلى استمرار الولايات المتحدة في تنفيذ المادة ٢١١ وكذا إجراءات أخرى من أجل الاستحواذ داخل الولايات المتحدة ذاتها على علامات تجارية كوبية مشهورة تحميها اتفاقيات ومعاهدات دولية قد يؤدي إلى جو من البلبلة والتشكيك في هذا النوع من الحقوق، وهو ما قد تكون له عواقب وخيمة ليس فقط على كوبا وإنما أيضا على المصالح الاقتصادية والتجارية لشركات أمريكية.

١-٥ أمثلة على العواقب الناتجة عن تطبيق الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية للولايات المتحدة

ما زالت الملاحقة الشرسة التي تتعرض لها كل شركة أو مؤسسة تجارية أو مصرف أجنبي يقيم أو يعتزم إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية مع مؤسسات كوبية تؤثر تأثيرا سلبيا في جميع جوانب الحياة الوطنية ولاسيما في المجالات التالية:

الأغذية

- في آب/أغسطس ٢٠٠٤، تعاقدت شركة UNIÓN LÁCTEA مع شركة Mebrafe البرازيلية من أجل توريد معدات من شأنها أن تمكن من إعادة هيكلة جميع منشآت التبريد التابعة لها، وذلك في إطار برنامج اجتماعي لتوزيع اللبن الرائب المستخرج من فول الصويا على جميع الأطفال الكوبيين الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام و ١٣ عاما. وكان من بين المعدات المتعاقد عليها ١٤ ضاغط تبريد من علامة Sabroe الدانمركية مجموع قيمتها ٣٨٩ ٣٣٩ دولارا، أي أن سعرها أغلى بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بسعرها لو أنها اشتريت من السوق الأمريكية. ونظرا لأن شركة York الأمريكية قامت بشراء هذه الشركة مؤخرا، فقد أفاد موردها في البرازيل أنه تلقى تعليمات من الشركة الأم في نيويورك تحظر عليه بيع الضواغط.

- وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، أبلغ ممثل شركة ''Flavors and Fragrances'' الأمريكية الدولية في كندا شركة Reuven International الكندية أنه لن يبيعها من الآن فصاعدا نكهات لصناعة الأغذية الجاهزة الموجهة إلى شركة .Coracan S.A الكوبية الكندية المشتركة، وهو إجراء ما فتئ يؤثر سلبا على إنتاج المشروبات الجاهزة في كوبا منذ أيار/مايو الأخير. وإذا كانت كوبا قد لجأت إلى شركة Reuven International الكندية فلأنها لا تستطيع أن تشتري مباشرة من الولايات المتحدة، وهو ما يرفع تكلفة الصفقة بنسبة ٨ في المائة.

ومنذ عام ٢٠٠٤، منعت حكومة الولايات المتحدة المختبر الأوروبي Intervet Hollande من أن يبيع إلى كوبا لقاحات للوقاية من أمراض الطيور، بذريعة أنها تحتوي على نسبة ١٠ في المائة أو أكثر من مولدات مضادات تم إنتاجها في الولايات المتحدة، حيث استهدف هذا المنع بصورة خاصة اللقاح ضد داء ماريك الخاص بنوع محدد من أمراض الطيور، واللقاح الرباعي ضد أمراض أخرى من قبيل داء غومبورو ونيوكاستل والالتهاب الشعبي وفيروسات النسخ العكسي. وبالتالي، فإن كوبا مضطرة إلى شراء هذه اللقاحات من بلدان أخرى بأسعار أعلى – مقارنة بشرائها من شركة WINCO، حيث ترتفع التكلفة من ٧ إلى ٩,٥ دولارات للوحدة في حالة اللقاح ضد داء ماريك ومن ٦٨ إلى ١٥٠ دولارا للوحدة في حالة اللقاح الرباعي. وتسعى حكومة الولايات المتحدة إلى قطع مصدر مهم للبروتينات في النظام الغذائي للشعب الكوبي من خلال القضاء على أرصدة الدواجن.

- وخلال هذا العام، تعتزم كوبا صناعة أو توريد ٣ ملايين وحدة من أواني الطهي بضغط البخار وعدد مماثل من الأواني الكهربائية لطهي الأرز من أجل بيعها لكل

أسرة بأسعار مدعومة بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان. وفي حالة أواني الطهي بضغط البخار، فشلت المحاولات التي بذلت مع ثلاث شركات مكسيكية من أجل شراء المواد الأولية اللازمة لصنع أحد مكونات تلك الأواني أو شرائها وهي جاهزة الصنع:

'١' في آذار/مارس ٢٠٠٥، اضطرت شركة VAFES إلى العدول عن أن تبيع لكوبا مادة الفينول المستخدم لصنع مقبض أواني الطهي المذكورة لأن مصدر هذه المادة هو الولايات المتحدة.

'٢' وتقرر عندئذ استعمال مادة البوليبروبيلين، غير أن شركة INDELPRO التي قدمت عرضا بتوريده بسعر جيد (١٢٠٠ دولار للطن) عدلت في نهاية المطاف عن عرضها عندما علمت أن المنتج موجه إلى كوبا.

'٣' وهكذا، وقعت كوبا عقودا مع الشركة الحاملة للعلامة التجارية Ekco لشراء ٠٠٠ ١٨٥ وحدة طهي بضغط البخار وحولت المال من خلال مؤسسة Motonisa إلى مصرف Banamex المكسيكي، وهو مصرف تابع لمصرف سيتي بنك الأمريكي، لكن العملية فشلت بسبب ضغوط مارستها السلطات الأمريكية.

الصحة

- فيما يتعلق بعلاج السرطان، تعذر شراء قطع الغيار والمصادر المشعة اللازمة لجهازين يعملان بالشحن المؤجل الآلي لعلاج أورام الأعضاء التناسلية (معدات معالجة الأورام السرطانية بالأشعة)، من شركة MSD Nordion الكندية التي باعت العلامة التجارية لهذه الأجهزة إلى شركة Varian الأمريكية. ونتيجة لذلك، تعذر تقديم أفضل علاج ممكن إلى ١٢٠ مريضة إلى أن تمت الاستعاضة عن الجهازين بآخرين من أوروبا.

- وأرغمت شركة Radiometer الدانمركية التي تصنع معدات لقياس الغاز تستعمل في أقسام العناية الفائقة لتحليل كمية الغاز في الدم، والتي كانت تربطها علاقات مباشرة بشركة الاستيراد Medicuba منذ أكثر من ٣٥ سنة، على إغلاق مكتبها في هافانا بعد أن اشترتها شركة Donaher الأمريكية، وهو ما أدى إلى زيادة في النفقات التي يتحملها نظام الصحة الكوبي بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ دولار سنويا.

- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، طلب أخصائيون من مستشفى Hermanos Ameijeiras في هافانا إلى ممثلين للشركة اليابانية Hitachi High Technologies

Corporation شراء مجهر إلكتروني جديد من أجل استبدال مجهر صنع قبل ٢٠ عاما ولا يزال يستعمل في مختبر التشريح المرضي. وقد أجاب مديرو شركة Hitachi بأنهم لا يستطيعون التعاون مع كوبا، لأن سياستهم تفرض عليهم احترام الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة. هكذا إذن، فإن بيع جهاز يبلغ سعره نحو ٠٠٠ ٤٠٠ دولار لم يشكل إغراء كافيا يدفع شركة Hitachi إلى تغيير سياستها التجارية. وقد كانت احتجت في البداية بأنها لن تتمكن من تقديم خدمة ما بعد البيع، وعندما اقتُرح عليها أن يجري مهندسون كوبيون تدريبا في المصنع، ردت شركة Hitachi أنه سيكون من المعقد والمكلف للغاية الحصول على الأذونات التجارية للتصدير من الغرفة التجارية للولايات المتحدة.

التعليم

- رفضت شركتا Sigma و Clontec أن تبيعا لكلية البيولوجيا في جامعة هافانا مجموعة من المعدات الكاشفة لاستخراج الحمض الخلوي الصبغي وحمض النبتوز النووي من عينات بيولوجية يستعان بها في دراسات تتعلق بتطبيقات التكنولوجيا الأحيائية، متذرعتين بالحصار رغم أن التمويل مستمد من أرصدة سويدية.

- ومؤخرا تعذر على معهد الصيدلة والأغذية، وكلية الكيمياء، وكلية البيولوجيا بجامعة هافانا شراء أجهزة للتصوير الطيفي أو قطع غيار لها لأغراض الأعمال التطبيقية في المختبرات. وكان المعهد قد اشترى هذه المعدات بسعر قدره ٠٠٠ ١٣ دولار للوحدة من شركة KB-Pharmacia الأوروبية التي اشترتها فيما بعد شركة أمريكية، مما جعل شركتها الفرعية في إسبانيا ترفض مد كوبا بقطع الغيار المطلوبة. وعندما احترقت المصابيح الهالوجينية لهذه الأجهزة (وسعرها ١٢ دولارا للقطعة) حاولت أستاذة شراء مصابيح جديدة من هذه الشركة الفرعية في إسبانيا التي رفضت طلبها عندما علمت أن جنسيتها كوبية.

- ومن شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قوبل بالرفض طلب كوبا الرامي إلى إقامة وصلة مع الحاسوب فائق القدرة لجامعة Minas Gerais (البرازيل) بحجة أن العقد الخاص به يستثني صراحة البلدان الخاضعة لحصار من جانب الولايات المتحدة. إن عدم التمكن من إقامة وصلات بالحواسيب الفائقة القدرة في بعض جامعات أمريكا اللاتينية يؤدي إلى خفض إمكانيات التعاون مع باقي المجموعات الجامعية وباقي الأخصائيين في العالم وكذا إمكانيات تطوير البحوث المتقدمة في مجالات من قبيل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المتناهية الصغر وعلوم الأعصاب وعلم

الأرصاد الجوية. والتالي، فإن حرمان فريق الكيمياء الحاسوبية لكلية الكيمياء في جامعة هافانا من إقامة وصلات مع الحاسوب فائق القدرة ومع البرمجيات المتخصصة يحد من أهمية النتائج العلمية التي يتوصل إليها ويؤثر بالتالي في عمليات التفاعل مع باقي أفرقة المتخصصين في العالم.

السياحة

- في بداية تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعلنت شركة VIP International Corporation، وهي شركة كندية تمثل مجموعة الفنادق الكوبية Gran Caribe في شبكات التوزيع العالمية (للحجز في الفنادق وغير ذلك من الخدمات)، أنها ستوقف خدماتها اعتبارا من ٣١ تموز/يوليه لأنها كانت تقدمها عن طريق شركات يوجد مقرها في الولايات المتحدة، ولأن حكومة الولايات المتحدة قررت أنها لا يمكن أن تواصل تقديم تلك الخدمات. وتقدر المكاسب الضائعة في عمليات الحجز المحتملة بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار.
- وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قام الاتحاد الكبير للفنادق ووكالات الأسفار المسمى Cendant Corporation، الذي يوجد مقر شركته الأم في الولايات المتحدة، بشراء شركة Ebookers ، وهي إحدى أولى شركات الحجز على شبكة الإنترنت في المملكة المتحدة، وكانت تقوم بعمليات الحجز لفائدة مجموعة الفنادق الكوبية Gran Caribe. وابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، توقفت خدماتها بسبب أحكام الحصار.
- واشترت شركة أمريكية قناتين أخريين للتوزيع على شبكة الانترنت في المملكة المتحدة، هما Octopus وTravelba ، مما زاد من تقليص البدائل المتاحة في مجال حجز الخدمات السياحية الكوبية.

الجوانب المالية

- قامت الشركة الكندية Paymentech Canada، عملاً بتعليمات الشركة الأصلية في الولايات المتحدة، Paymentech L.P.، ودون سابق إنذار بإلغاء خدمات معالجة الدفع ببطاقات الائتمان VISA المقدمة إلى الشركتين الكنديتين Hola Sun Holidays Limited و Inc. Canada (Caribe Sol)، بسبب أحكام الحصار. وكان على الشركتين المتضررتين، اللتين تيسران السياحة الكندية إلى كوبا، أن تستأجرا محامين لاسترجاع الأموال التي وضعتها Paymentech Canada تحت الحراسة، وكذلك

لتعويض الأضرار الناجمة عن هذا القرار الذي أرغمهما، بين أشياء أخرى، على إعادة تشكيل نظام القبض بأكمله للآلاف ممن يشترون عروضهما السياحية بسعر جزافي. واضطرتا كذلك إلى إلغاء بطاقة VISA كوسيلة للدفع، لعجزهما عن الحصول على مركز آخر للمعالجة. وقد تجاوزت مصاريف المحامين ومصاريف الدعوى حتى الآن ٠٠٠ ١٠٠ دولار كندي (٤٠٠ ٨٠ من دولارات الولايات المتحدة)، مع أن الدعاوى للمطالبة بالتعويض عن الضرر وانتهاك القوانين الكندية ما زالت في بدايتها.

- وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، علمت الشركة الكوبية SEISA من مصرف Sabadell Atlántico de Espana أن مكتب الخزانة الأمريكية جمد تحويلاً مصرفياً لمبلغ ٩١٨ ٣٢ دولاراً كان قد قام به باسمها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لتسديد عمليات تجارية لأحد موردیها الشيليين، Sur Continente، الذي يعمل مع مصرف Banco Bilbao Vizcaya de Santiago de Chili.

- وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، كلفت شركة Octubre Holdings S.A. مصرف Coop في جنيف بتحويل ما يعادل ٠٠٠ ٤٠٠ من دولارات الولايات المتحدة بالدولارات الكندية إلى حساب Galax Inc.، في المصرف الوطني الكندي. وبما أن مصرف Coop حول هذا المبلغ خطأ بدولارات الولايات المتحدة إلى مصرف نيويورك، فإن هذه الأموال وضعت تحت الحراسة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥.

النقل

- عرفت الشركة الكوبية Navegacion Caribe انخفاضاً في إيراداتها بفعل انخفاض عملياتها المرفئية وخدمات إمداد السفن الأجنبية بالماء، خاصة مراكب النزهة، حيث بلغت المكاسب الضائعة ما قدره ٠٠٠ ١٣٠ ١ دولار. وأُرغمت من ناحية أخرى على صرف أموال إضافية لمشترياتها من قطع الغيار ومواد ترميم السفن وصيانتها في بلدان أخرى لأنها لا تستطيع شراءها من الولايات المتحدة، مما نتج عنه زيادة في نفقات الشحن والوسطاء بلغت حوالي ٦٣,٨ مليون دولار.

- وطلبت كوبا مؤخراً إلى شركة الملاحة البحرية Zim معلومات عن الاشتراكات في حركة الملاحة بين هافانا وشيلي. وأجابت هذه الشركة بأنها لا تستطيع تقديم هذه المعلومات ولا أن تحقق العملية المعنية بسبب قانون توريشيلي، لأن سفنها كانت تذهب كثيراً إلى الموانئ الأمريكية. ومن ثم كان على كوبا أن تتوجه إلى شركة أجنبية أخرى بأسعار أكثر ارتفاعاً: فعند شركة Zim، تنقل حاوية بسعة ٤٠ قدماً

بتكلفة ٧٠٠ ٢ دولار، بينما بلغت تكلفة هذه الخدمة ٥٠٠ ٤ دولار عند الشركة التي اضطرت كوبا إلى اللجوء إلى خدماتها.

- وفي السنة الماضية، تسبب الحصار بالنسبة إلى شركات الصيد الكوبية في خسائر بلغت ٤٠٠ ٥٩٣ ٣ دولار، منها ١٠٠ ٦١٥ دولار لتكاليف الشحن، الشيء الذي كان سيسمح باشتراء ٢٤٦ ٥ طناً من الأسماك للسكان.

- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان على شركة Transcargo-Panalpina، وهي شركة دولية وسيطة للتجارة العابرة لديها علاقات مع شركة Transcargo لنقل ٨٠٠ ١ عربة من آسيا إلى كوبا، أن تقوم بعملية إعادة شحن في بلد ثالث، مما أدى إلى زيادة النفقات بما قدره ٠٠٠ ٣٦٠ دولار، وذلك لتجنب التدخل المحتمل للسلطات الاتحادية أو الإقليمية للولايات المتحدة في هذه الصفقة ووضعها البضائع تحت الحراسة من جراء الأنظمة المفروضة على كوبا والتي تتجاوز آثارها نطاق الحدود الإقليمية للولايات المتحدة.

الملاحة الجوية

- تعذر على معهد الملاحة الجوية المدنية في كوبا اشتراء محرك من طراز PW-127، وبقيت طائرة من طراز ATR من صنع أوروبي جاثمة لمدة ١٧ يوماً، مما يمثل خسارة اقتصادية تصل إلى ٠٠٠ ١٢٦ دولار.

- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أعلنت شركة الطيران السويدية Novair، التي كانت في شباط/فبراير ٢٠٠٣ وقعت عقداً لتأجير طائرة إيرباص-٣٣٠ مع الشركة الكوبية Cubana de Aviacion، أن موردها في مجال الصيانة SR-Technics أخبرها بأنه لم يعد بإمكانه أن يعمل في هافانا لأن ذلك يضعه موضع المنتهك لأنظمة وزارة التجارة الأمريكية. وكان على شركة Cubana de Aviacion أن تتخلى عن استئجار طائرة الإيرباص-٣٣٠ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ واللجوء إلى طائرة أغلى ثمناً للوفاء بالتزاماتها إزاء عملائها، مما تسبب في نفقات إضافية تزيد عن مليوني دولار.

- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أشعرت الشركة الأمريكية Arinc الشركة الجوية الكندية Air Transat بأنها لم يعد بإمكانها الاستمرار في تقديم خدمات الركوب إلى شركة Cubana de Aviacion في مطار مونريال باستعمال نظام Imuse System لأن ذلك يشكل بالنسبة إلى كوبا وحكومتها فائدة غير مباشرة ومن ثم انتهاكاً لـ ''الحظر''. وأشارت بوضوح إلى أنه، في حالة ''استعمال بلا حق'' في المستقبل،

ستكف عن تقديم خدماتها إلى شركة Air Transat نفسها. وأخيراً فإنها، في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، علقت من جانب واحد استفادة الشركتين الكنديتين Handlex و Aeroports de Montréal (مطارات مونتريال) من خدماتها عندما كانت هذه الخدمات موجهة إلى شركة Cubana de Aviacion. فالعملاء إذاً يتضررون لأن من الواجب حالياً إجراء المراقبة يدوياً (إعداد بطاقة الدخول إلى متن الطائرة، وضع البطاقات على الأمتعة، وغير ذلك)، مما يؤدي إلى حالات التأخير التي تلحق ضرراً بسمعة Cubana de Aviacion وقدرتها على المنافسة التجارية، خاصة أن على هذه الأخيرة في الوقت الراهن أن تتخذ تدابير استثنائية لضمان أمن الرحلات. وشركة Arinc هي المورد الوحيد لهذا النوع من الخدمات في مطار مونريال: ففي هذه الحالة إذاً يقترن تطبيق الحصار بآثاره التي تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية بالتعسف الناجم عن حالة احتكارية.

النفط

- خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠٤، طلبت الشركة الألمانية Systèmes de prospection intégrée (نظم التنقيب المتكاملة) إمكانية الحصول على فرصة ساعتين في المؤتمر الأول لعلوم الأرض، الذي كان من المتوقع أن يعقد في كوبا من ٥ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، لعرض برامجياتها المطبقة على نمذجة للنظم النفطية ببعدين وبثلاثة أبعاد. ولكوبا اهتمام بهذه البرامجيات الحاسوبية لأن تكلفة النماذج المماثلة في بلدان أخرى تزيد كثيراً عن تكلفة النموذج الذي تقترحه الشركة الألمانية. ونظراً لنمو التنقيب عن النفط في أعالي البحار، من الضروري العمل طوال السنة على نماذج نظم نفطية قائمة على عدد متزايد من الخطوط الزلزالية. وسيكون بالنسبة إلى كوبا ميزة كبيرة على المستوى الاقتصادي أن تحصل على هذه الأدوات المتقدمة وسيسمح لها ذلك أن تنقب بمزيد من الأمن.

  ولكن شركة Systèmes de prospection intégrée أعلنت في نهاية الأمر أنها لن تبيع هذه البرامجيات لكوبا لأنه، رغم أنها ليست ملكاً لمواطنين أمريكيين ورغم أنها تعمل في ألمانيا، فإن جزءاً من الشركة مسجل في الولايات المتحدة، بحيث لا يمكنها البتة إقامة علاقات مع شركات كوبية. وبالإضافة إلى ذلك، ألغت مشاركتها في مؤتمر علوم الأرض الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي.

- وكان بإمكان ما لا يقل عن أربعين منصة وسفينة في العالم أن تشارك في مناقصة حفر بئر للتنقيب على النفط في أعماق البحار (١ ٦٠٠ متر). ولكن ثلاث شركات

فقط كانت على استعداد لتشغيل معداتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا. وعلاوة على ذلك، كان لا بد من تغيير جميع المكونات ذات الأصل الأمريكي للمنصة التي وقع عليها الاختيار، مما سبب تأخيرات ونفقات إضافية.

قطاعات أخرى

- لحقت برياضات مثل الرماية أضرار كبيرة من جراء منع شراء مواد وأدوات من شركات بلدان ثالثة لها علاقات تجارية مع الولايات المتحدة. وذلك على نحو ما يلي:

– واجه الفريق الكوبي لرماية الأطباق صعوبات جمة للحصول على بندقية Bereta ذات الصنع الإيطالي.

– واتضح أن من المستحيل شراء رصاص Eley ذي الصنع الإنكليزي. وذلك مع أن من الضروري حيازة رصاص من هذا النوع للحصول على نتائج جيدة.

- ومن المستحيل اشتراء قطع غيار لمعدات مختبر مكافحة تعاطي العقاقير في كوبا، بحيث وجب أحياناً تعطيلها، مما نتج عنه ضياع كسب بلغ ٠٠٠ ٣٩٧ دولار. وبعض هذه القطع أوروبية، مثل المحقن الذاتي AS-2000، ذي الصنع الإيطالي، الذي لم يتأت مع ذلك شراؤه لأنه جزء من المطياف الكتلي ذي العلاقات النظائرية الأمريكي الصنع.

- وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، أُخبرت الشركة الكوبية SEISA، التي تتكلف بتسويق نظم أمنية متكاملة، بواسطة أحد موردي مسحوق كيميائي جاف [٦] إلى المكسيك، Kidde، بأنه لم يعد في استطاعته أن يؤمن عمليات التوريد لأن المجموعة التي ينتمي إليها، Kidde PLC، اشترتها شركة أمريكية وأصبح من الآن فصاعداً من الممنوع تزويد بعض البلدان، ومن بينها كوبا. وهكذا علقت شركة Kidde عمليتي توريد وفقاً لعقد أبرم في سنة ٢٠٠٤، واضطرت شركة SEISA إلى البحث عن مورد آخر للحصول على كمية ١٥٠ طناً من المسحوق الذي تحتاجه كل سنة، بسعر يزيد بما قدره ١٥ سنتيماً للكيلوغرام، مما يشكل نفقات إضافية يصل مجموعها إلى ٥٠٠ ٢٢ دولار.

(٦) يُستخدم لملء أجهزة إطفاء الحرائق التي تقوم شركة SEISA بصنعها بالتعاون مع شركة Empresa Conformadora de Matanzas (CONFORMAT).

- وفي نهاية سنة ٢٠٠٤، اشترت شركة أمريكية الشركة المكسيكية CCL Container، التي كانت التزمت بموجب عقد بتزويد الشركة الكوبية Ecimetal بأغلفة سجائر مطبوعة بالألمنيوم. وبدأت هذه الشركة برفع الأسعار إلى مستويات ضعفت معها قدرة الأغلفة على المنافسة في السوق، وشددت الشروط المالية للمفاوضات، وانتهكت عقداً يتعلق بـ ١,١ مليون غلاف وقررت في نهاية الأمر قطع كل علاقة بشركة Ecimetal، التي كان عليها أن تلجأ إلى موردين آخرين للحصول على كمية ٤ ملايين غلاف التي كان ينبغي أن تسلم إليها. وإذ حُرمت شركة Ecimetal على هذا النحو من الوصول إلى سوق قريبة وفي نمو، كان عليها أن تتكبد نفقات إضافية بمبلغ ٢٠٠ ٤٣ دولار.

- ورغبة من الشركة الكوبية Quinimport في أن تستورد إلى كوبا مبيد الأعشاب الطفيلية Plateau، نظراً للنتائج الممتازة التي لوحظت في مزارع قصب السكر البرازيلية، فقد حاولت أن تشتري كميات منه بوساطة شركة BASF الألمانية، التي سجلت المنتج في كوبا. ورغم أن هذا المنتج مشمول ببراءة اختراع شركة ألمانية رائدة في قطاع الكيمياء الغذائية العالمي، فإن كوبا لم تستطع شراءه لأن العنصر النشيط يصنع في بورتو ريكو، التي تسيطر عليها السلطات الأمريكية كمستعمرة وترفض لسكانها حقهم في تقرير المصير.

- وفي منتصف سنة ٢٠٠٤، أرادت الشركة الكوبية Acueductos Sur أن تشتري أربع مضخات مغمورة ذات تكنولوجيا متطورة من نوع FLYGT، تصنعها الشركة السويدية ITT-FLYGT، وهي فرع من فروع الشركة الأمريكية عبر الوطنية ITT، متوخية من ذلك تحسين إمدادات مياه الشرب لفائدة حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ شخص في هافانا مفرقين على ٩٥ في المائة من الجماعة المحلية لأرويو نارانجو و ٢٠ في المائة في الجماعة المحلية لبوييروس وفي بعض مناطق الجماعة المحلية ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن بعد الاتصال، رفضت شركة ITT أن تبيع لها هذه المضخات.

- وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، طلبت الشركة الكوبية Maquimport إلى فرع الشركة الأمريكية Rockwell Automation Powers Systems في كندا أن تدلها على تكلفة ٤٧ منتجاً موجهاً بالأساس لتلبية طلب معمل هولغون (ENVAL) لمنتجات التغليف بالألومينيوم لقطع الغيار. وصرح مدير الواردات والصادرات لهذا الفرع في رسالة بالبريد الإلكتروني مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أنه، نظراً للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة في ما يتعلق بالمنتجات أو التكنولوجيات

المرسلة إلى كوبا انطلاقاً من أي جزء من العالم، فإنه يجد نفسه ملزماً بألا يستجيب لطلب الشركة الكوبية، طالما أن الأمر يتعلق بمنتجات أمريكية أو ذات مساهمة تكنولوجية أمريكية.

٢- الأضرار الاقتصادية والاجتماعية

٢-١ موجز لانعكاسات الحصار على بعض المجالات ذات الآثار الاجتماعية القوية.

يسبب الحصار آلاماً شديدة للشعب الكوبي، من حيث أن هذه السياسة المؤدية إلى إبادة جماعية تستهدف قطاعات ذات أهمية خاصة لرفاه أي مجموعة سكانية، وهي التغذية والصحة والتعليم والنقل والسكن.

التغذية

لقد تكبدت الصناعة الغذائية خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥ تكاليف تبلغ حوالي ٩٥٧ ٨٦٣ ٥٥ دولارا، بسبب الحصار الذي يرمي، في جملة من الأمور، إلى تجويع شعبنا، وهو مبلغ كان باستطاعتها أن تستعمله لتحديث حوالي ثلث هياكلها الأساسية التكنولوجية.

وبالنسبة إلى سنة ٢٠٠٤ وحدها، تجاوزت تكلفة الحصار المباشرة لصناعة تربية الدواجن ١٦ مليون دولار، مما خفض الحصة الإجمالية من البروتينات وأدى إلى خسارة حوالي ٣٠ مليون دولار كانت تسمح بإنتاج ٧٥٠ مليون بيضة إضافية.

وأدت استحالة الحصول على تكنولوجيات متقدمة في مجال إنتاج لحم الدواجن، وأغلبها من صنع شمال أمريكي، إلى شل هذه الصناعة خلال السنة، وكان لا بد من إعادة تصنيف أكثر من ٠٠٠ ٤ عامل في القطاع وجدوا أنفسهم بدون عمل، بالإضافة إلى خسارة قيمة مضافة تفوق ٥ ملايين دولار، أي ٥٠٠ ٨ طن من لحم الدواجن.

وقدرت مجموعة مؤسسات الزراعات المختلفة التابعة لوزارة الزراعة أن استيراد بذور البطاطا والخضر انطلاقاً من بلدان ثالثة أدى إلى زيادة في تكاليف الشحن تجاوزت ١ مليون دولار، أي نصف تكلفة بذور الخضر المستوردة في السنة.

وأدت استحالة بيع شركة Cuba Ron لمشروب الروم Havana Club في الولايات المتحدة ووجوب بيعه في أسواق أخرى في ظروف أقل ملاءمة نظراً لبعدها وخصائصها إلى خسارة في الإيرادات قدرت بـ ٢٨,٤ مليون دولار في السنة.

الصحة

تقدر الأضرار التي تعزى إلى الحصار في مجال الصحة بـ ٧٥,٧ مليون دولار خلال الفترة قيد الدراسة، وهو مبلغ لا يأخذ في الحسبان ما لحق بالشعب الكوبي من أضرار لا تُعد بسبب نقص الأدوية والمعدات والأدوات المستهلكة في مجموع الشبكة الوطنية للصحة.

وكما سبقت الإشارة في السنة الماضية[٧]، لا تزال برامج تكنولوجيات متقدمة مثل زراعة الأعضاء، وجراحة القلب والأوعية الدموية، وطب الكلى وعلم الوراثة تتعرض لآثار عدم استقرار الإمدادات. ونظرا لأن عددا كبيرا من المكونات الضرورية من أصل شمال أمريكي، فإن السلطات المعنية ترفض في غالب الأحيان إصدار الترخيصات اللازمة أو تمدد الإجراءات إلى ما لا نهاية.

وعانى برنامج رعاية الأطفال المقبلين على عملية زرع الكبد من آثار الحصار كذلك. ولنُشر على سبيل المثال إلى عدم استجابة المختبرات الأمريكية Abott لطلب شراء دواء Tracolimus (FK-506)، الذي لا يصنعه سواها ويستعمل في العلاجات الكابتة للمناعة لمراقبة مستويات الدم التي يمكن أن تكون تقلباتها من عوارض المضاعفات مثل الالتهابات والأورام الثانوية.

وبلغت مبيعات العقاقير التي تخفض مستوى الكوليستيرول في الولايات المتحدة ١٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٤. ولو تأتى بيع عقار polycosanol الذي يصنع في كوبا في هذه السوق وتحقيق ولو ١ في المائة من المبيعات لعاد ذلك لكوبا بمبلغ ١٨٠ مليون دولار.

ويمكننا أن نشير إلى أمثلة أخرى من الأضرار في هذا المجال:

- استحالة الحصول على التكنولوجيات وأدوات الديلزة (الكلية الاصطناعية ومكوناتها) المتوفرة في السوق الأمريكية، التي تكون السوق المنطقية بفعل قربها وتقدمها التكنولوجي وقدرة أسعارها على المنافسة، مما له آثار على خدمات طب الكلى الكوبية حيث يتلقى ١ ٨٣٩ مريضاً علاجات بواسطة دبلزة الدم، من بينهم ٣٠ في المائة من الأطفال.
- ولو كانت كوبا استطاعت أن تصل إلى السوق الأمريكية، بدلاً من الأسواق البعيدة مثل آسيا، للحصول على معدات التشخيص الموجهة إلى مختبرات علم الحشرات الطبي لحققت وفورات بنسبة ٣٠ في المائة من التكاليف، أي ٥٢ ١١٦ دولارا.

(٧) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ (A/59/302).

- وفي مجال مراقبة ومكافحة ناقلات الجراثيم ومكافحتها، على البلد أن يدفع مبالغ تزيد بنسبة ٣٠ في المائة على المبلغ الذي كان سيدفعه لو استطاع أن يشتري المنتجات والمعدات اللازمة مباشرة من الولايات المتحدة، وذلك بسبب نفقات النقل والوسطاء.

- وفي سنة ٢٠٠٤، اشترت كوبا ما قيمته ٩٠٥ ٥١٨ ١ دولارات من مبيدات الحشرات. ولو استطاعت الحصول عليها من الولايات المتحدة لوفرت ٢٠ في المائة في نفقات النقل وحدها، أي ٧٨١ ٣٠٣ دولاراً.

- وتضرر برنامج طب القلب لأن كوبا لا تستطيع أن تشتري مباشرة من الصانعين الأمريكيين الأدوات المستهلكة المستعملة في جراحة القلب، أي زيادة التكاليف بما قدره ٢٧٥ ٦٦ دولاراً في السنة.

- والشركة الأمريكية GIBCO هي الوحيدة في العالم التي تصنع الأمنيوماكس (l'amniomax)، وهو وسط زراعة يستخدم لكشف التشوهات الخلقية عند الحوامل اللائي يزيد عمرهن على ٣٨ عاماً. ويستورد منه المركز الكوبي لعلم الوراثة الطبي كل عام حوالي ١٦٠ ٦ قارورة من حجم ١٠٠ مليمتر عن طريق وسطاء؛ والشراء المباشر يسمح له بتوفير ٧٠٠ ١٣٦ دولار.

ومجموع الزيادات في التكلفة المذكورة في الفقرات الثلاث السابقة، أي ٧٥٦ ٥٠٦ دولاراً يسمح بتمويل ما يلي:

- الاستهلاك السنوي لـ XP-Maxamaid (مسحوق) و XP-Maxamun (مسحوق)، وهما منتجان يستعملان في النظام الغذائي الخاص الذي يجب أن يتبعه الأطفال المصابون بالخلل الأيضي الوراثي، أي بتكلفة تبلغ حوالي ٣٦٠ ٢٧٥ دولاراً.

- الاستهلاك السنوي لمادة تراكوليموس (Trauculimus) بمقدار ٠,٥ ملغ و ١ ملغ و ٥ ملغ، وهي كابتة للمناعة وتكتب علاجاً للمرضى الذين زرعت لهم أعضاء، أي حوالي ٠٠٠ ٦٦ دولار.

- تمويل حملة كاملة للتلقيح الثلاثي (الحميراء، النكاف، الحصبة)، أي ٢١٢ ١٥٦ دولارا.

التعليم

في مجال التعليم، لا تزال الأضرار المشار إليها في التقريرين الأخيرين الموجهين إلى الأمين العام للأمم المتحدة قائمة[٨]، خاصة في ما يتعلق بتوفير أقلام الرصاص والدفاتر والورق وغير ذلك من الأدوات والمعدات التربوية، التي تصل بالكاد إلى ٦٠ في المائة مما كانت عليه في سنة ١٩٨٩. ويقدر العجز السنوي في هذا الصدد بحوالي ٠٠٠ ٩٩٠ ٣ دولار.

وما زال على طباعة الكتب المدرسية والمؤلفات التكميلية أن تواجه عدة عوائق مع أضرار تقدر بـ ٠٠٠ ٨٦٠ ٣ دولار.

وما زال هناك نقص في المنتجات الضرورية في المدارس الداخلية الثانوية من نظافة عامة وشخصية وملابس وبذلات مدرسية وأحذية، وفي دور الحضانة مثل الغسالات والمكاوي.

وزاد تفاقم الأضرار المسببة للأطفال الذين لديهم احتياجات تعليمية خاصة: ما زال من الصعب اقتناء أو تصليح آلات برايل للمكفوفين وضعيفي البصر (حتى ٠٠٠ ١ دولار للآلة الواحدة بدلاً من ٧٠٠ في السوق الأمريكية)، وورق برايل والمعدات الدراسية للاطفال المصابين بالحول والغمش، مما لا ييسر مراعاة مبدأ التعليم للجميع على مدى الحياة''.

ويكفي مبلغ ٦٠٠ ٠٥٩ ٣ دولار لتعويض كل هذا النقص المادي الذي يعاني منه البرنامج الموجه إلى مدارس الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

وإن ٨٠ في المائة من غرف التبريد والثلاجات في المدارس الداخلية الثانوية البالغ عددها ٧٨٦ متعطلة أو في حالة سيئة جداً. وسيكلف تصليحها ٠٠٠ ٤٢٠ ٩ دولار تقريبا على مدى خمسة أعوام، بواقع ٠٠٠ ٨٨٤ ١ دولار في السنة، وهو مبلغ يستحيل رصده بسبب الموارد المحدودة نتيجة للحصار. وتواجه أعمال بناء المؤسسات المدرسية وصيانتها وترميمها وتجهيزها عوائق مماثلة، وعلى الخصوص دور الحضانة.

وحسب تقدير عام للأضرار التي سببها الحصار وباعتبار الناتج المحلي الإجمالي الذي يخصصه البلد للتعليم، فإن رفع الحصار سيسمح بالحصول سنويا على مبلغ ١٦٦ مليون دولار اللازم لسد جوانب النقص الرئيسية المقدرة بمبلغ ٦٠ مليون دولار.

الرياضة

تضرر ميدان الرياضة بشكل ملموس من الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

(٨) تقريرا الأمين العام للأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ (A/58/287 و A/59/302).

وقد أثر الحصار على الخصوص بشدة في الهياكل الأساسية المادية الضرورية لعدد كبير من برامج التربية البدنية وإتقان الرياضة في المدارس.

وتعيق القيود والعقبات التي يفرضها الحصار بشكل خطير الجهود التي نبذلها لشراء الكرات وأجهزة التوقيت وأحذية الرياضة والوسائل التقنية والتربوية، وكذلك تحقيق الهدف الذي حدده المجتمع والسلطات على أنه ذو أولوية والمتمثل في تهيئة جميع الظروف المادية الضرورية لتنمية التربية البدنية إلى الحد الأقصى على جميع مستويات التعليم.

وإن القيود التي يفرضها الحصار على شراء مواد أولية من الولايات المتحدة لإنتاج أدوات ومواد رياضية، ومن بينها مختلف أنواع المطاط والمنتجات الكيميائية التي لا يمكن لكوبا أن تصنعها، دفعت المؤسسات المعنية إلى شرائها من أوروبا وآسيا، مما تسبب في زيادة التكلفة بمبلغ ٠٠٠ ٧٢ دولار للشحن فقط.

وفي ما يلي مثال بسيط عن لعبة البيسبول، وهي الرياضة الوطنية في كوبا: يستعمل البلد حوالي ٠٠٠ ٣٠ كرة منافسة عالية المستوى وعدداً مماثلاً على مستويي الأحداث والفتيان. والصناعة الرياضية الكوبية تصنعها حالياً بتكلفة ٠,٩٥ سنتاً للكرة الواحدة، بعد أن تستورد من آسيا كل المادة الأولية المطلوبة: الصوف من نوعين والسلك المعدن والصمغ والجلد والخيط وحبر الطباعة وقلب المطاط أو الفلين.

وبإمكانها أن تخفض هذه التكلفة إلى ٠,٤٥ سنتاً، أي حوالي النصف، بالتزود من السوق الأمريكية، لأنها تستطيع بذلك الحصول على تكنولوجيا متقدمة ومادة أولية ذات نوعية أفضل بكثير، وذلك بتكاليف نقل أدنى بكثير.

وقد منع الحصار الصناعة الرياضية الكوبية من تحديث تكنولوجيتها ومن ثم تلبية جزء كبير من الاحتياجات المادية التي يقتضيها انتشار الممارسات الرياضية والرياضة عالية المستوى بين الجماهير.

وهكذا كان عليها أن تتوقف عن إنتاج أحذية البيسبول وكرة القدم وقفازات الملاكمة وواقيات الرأس (المسجلة آنذاك لدى الرابطة الدولية للملاكمة)، وأكياس الرمل وغيرها من معدات التدريب على رياضات القتال، لتعذر حصولها على المواد الأولية اللازمة.

وعلى كوبا حالياً أن تشتري من بلدان أخرى، بتكلفة زائدة بنسبة ٥٠ في المائة، أدوات وسلع رياضية مثل تلك التي سبق ذكرها وكذلك رماحاً وزانات وحواجز وأحذية

خاصة ومقافز غطس، بين أشياء أخرى، في حين يمكن إنتاجها في عين المكان أو شراؤها بتكلفة أقل من الولايات المتحدة.

وبالمثل تأثرت توقعات وتنفيذ برنامج الرياضيين رفيعي المستوى بفعل آثار الحصار، خاصة بسبب استحالة المشاركة في اللقاءات الرياضية والمؤتمرات والدورات التدريبية المكثفة والاجتماعات الدولية المنظمة في الولايات المتحدة، التي ترفض سلطاتها بانتظام إصدار التأشيرات اللازمة أو التي تعدل سلطاتها الرياضية مسبقاً عن دعوة الرياضيين أو المنظمات الرياضية الكوبية بسبب الإجراءات البالغة التعقيد الناجمة عن سياسة الحصار.

وعرفت اللقاءات أو المبادلات الثنائية مع الفرق الأمريكية من المستوى الرفيع في الملاكمة والبيسبول والكرة الطائرة والمصارعة والألعاب الجمنازية وكرة السلة انخفاضاً كبيراً، مما يرغم السلطات الرياضية الكوبية على تنظيم أسفار إلى أوروبا أو إلى مناطق أبعد منها لأغراض التدريب وانتقاء أفراد المنتخب الوطني، مما زاد كثيراً من تكلفة الرياضة عالية المستوى.

كما أن إمكانيات الحصول على التكنولوجيا المتطورة من الولايات المتحدة من أجل المساهمة في تدريب الرياضيين الكوبيين تقلصت إلى حد كبير مما أدى إلى ارتفاع التكاليف بشكل ملموس.

قطاع النقل

تقدر الأضرار التي لحقت بقطاع النقل من جراء الحصار بمبلغ ١٨٢ ٠٤٨ ٠٠٠ دولار خلال الفترة قيد الاستعراض.

وتجدر بالإشارة مثلا حالة حافلات المترو في هافانا التي تعين اقتناء شاحنات قاطرة ومحركات لها مصنوعة أساسا في أمريكا الشمالية عبر الوسطاء، مما زاد من تكلفتها: فقد كلف شراء ٩٨ شاحنة قطر مبلغا إضافيا قدره ٧٩٥ ٦٤٢ دولارا، وهو المبلغ الذي كان سيمكن من شراء ٦٢ شاحنة قطر إضافية وزيادة خدمات النقل بنسبة ٣٠ في المائة. وأخيرا، اضطرت كوبا لدفع ٥٦٧ ٩٧٨ دولارا إضافيا نظرا لأنها لا تستطيع شراء قطع الغيار مباشرة من الولايات المتحدة.

وتقدر الآثار المالية للحصار على النقل بالسكك الحديدية في كوبا بمبلغ ٢٢ ٤٨٧ ٥٦٠ دولار. فلولا الحصار لكان السواح الأمريكيون زاروا كوبا بأعداد قد تصل إلى ١,٢ مليون سائح، ولكانت نسبة منهم تصل إلى ١٢ في المائة استعملت خدمات النقل التي توفرها شركة السكك الحديدية الكوبية (FERROCUBA) التي تربط العاصمة بباقي

البلد. وذلك ما كان سيوفر إيرادات تبلغ ٦٠٠ ٤٠٩ ٣ دولار ويمكن من إصلاح عشر قاطرات لجر قطارات نقل المسافرين والبضائع.

ونظرا إلى أن نصف القطارات تجرها قاطرات مصنوعة في الولايات المتحدة ظلت مستعملة منذ أكثر من ٣٠ سنة وتشغل بالاعتماد على تكنولوجيا متجاوزة وقطع غيار من الصعوبة بمكان الحصول عليها، إضافة إلى تضخم عنصر الخطر، اضطرت شركة السكك الحديدية الكوبية إلى أن توقف نقل ٧٣٦ ٤٣٣ ١ مسافر و ١٩٤ ٥٨٧ طنا من البضائع خلال الفترة قيد النظر، وذلك ما تسبب في خسارة بقيمة ٩٦٠ ٠٧٧ ١٩ دولار.

وكان بوسع كوبا أن تستعين بمبلغ ٠٠٠ ٠٤٨ ١٨٢ دولار الذي يمثل إجمالي قيمة الأضرار اللاحقة بها في السنة للقيام بما يلي:

- اقتناء حافلات تزود بها شبكة النقل في هافانا، منها ٦٧٩ حافلة ثابتة و ٦٠٠ حافلة مزدوجة (وستمكن هاته الحافلات الأخيرة من إلغاء حافلات المترو نهائيا)، بقيمة ١٨١,١ مليون دولار.
- استكمال أجزاء الطريق السريعة بين هافانا وسانتياغو دي كوبا، والطرق الجانبية للدخول إليها والخروج منها، بقيمة ١٦٠,٢ مليون دولار. والقيام في هافانا بجملة أمور منها تغيير علامات تنظيم السير الضوئية وتغطية الطرق بالأسفلت ووضع العلامات عليها، بقيمة ٢٥ مليون دولار.

٢-٢ الأضرار اللاحقة بقطاعات أخرى

يطال الحصار جميع قطاعات الاقتصاد.

ففي مجال الطيران المدني، بلغت التكلفة الإجمالية للأضرار ٤٥٩ ٠٦١ ١٧٨ دولارا في عام ٢٠٠٤ وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أي ما يعادل ٢,٤ مليار دولار منذ عام ١٩٦٠.

وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بلغت قيمة الخسائر الناتجة عن عدم تقديم خدمات المطارات وغيرها، إثر منع مواطني الولايات المتحدة من السفر إلى كوبا، ما قدره ٩٨٧ ٢٣٤ ١٥٢ دولارا، وذلك ما يعادل في المجموع ٢٢٩ ١٦٧ ٠٤٣ ٢ دولارا منذ عام ١٩٦٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. كما أدت قرارات منع السفر الإضافية المفروضة منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى وقف ٨٧ في المائة من رحلات طائرات الولايات المتحدة للمطارات الكوبية، مما أحدث خسائر اقتصادية قدرها ٣٨٤ ٥٣٧ ٣ دولارا.

وفي مجال الصناعة الخفيفة، بلغت قيمة الخسائر الناجمة عن زيادة الأسعار ونفقات الشحن الإضافية ٨٠٠ ٤٠٢ ١٢ دولار. وسيمكن هذا المبلغ من مضاعفة حصة الأسر المعيشية من الصابون وصابون الغسيل (بالأسعار المدعومة)، وكذلك زيادة حصة كل منها من معجون الأسنان بنسبة ٤٨,٧ في المائة.

وفي قطاع صناعة الصلب، تمنى مجموعة ACINOX التي تقوم بتصدير واستيراد مواد الصلب والناقلات الكهربائية، بخسارة سنوية قيمتها ١٢ مليون دولار بسبب الحصار. وكان هذا المبلغ سيمكن من إنتاج أكثر من ٠٠٠ ٤٥ طن من قضبان الحديد الصلب المستخدم في البناء، أي ما يعادل ٠٠٠ ١٨٠ مسكن ريفي في السنة، أو أكثر من ٠٠٠ ٣٠ مسكن جاهز لإيواء ٠٠٠ ١٢٠ فرد، أو قيمة الترميم الكامل لما عدده ٠٠٠ ٢٠٠ مسكن في هافانا على مدى ١٠ سنوات هي في حاجة إلى الترميم وتؤوي ٠٠٠ ١٨٠ فرد.

وأنفقت شركات النفط التي قامت بأعمال تجارية واستثمارات في كوبا في عام ٢٠٠٤ مبلغا إجماليا قدره ١٦٣ مليون دولار، وتعزى ٢٥ في المائة منه إلى مفهوم الخطر الذي تشكله كوبا، من أجل اقتناء قطع ومواد من أسواق غير سوق الولايات المتحدة مع زيادة في تكاليف الشحن، أي ما يعادل ٤٠ مليون دولار. ولولا هذه المبالغ الإضافية لكان من الممكن زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي عدم استيراد ٠٠٠ ٥٠٠ طن من النفط.

وتعتبر الولايات المتحدة السوق الطبيعية لتسويق البترين المنتج في كوبا. فحينما ستشرع محطة التكرير سيينفويغوس في العمل، سيتسنى في حالة رفع الحصار تصدير ٠٠٠ ٦٠٠ طن من البترين سنويا، أي ما يعادل ٢١٠ ملايين دولار بالأسعار الحالية.

وتستورد الولايات المتحدة كل سنة في المتوسط ٠٠٠ ١٣٠ طن من النيكل. فدون اعتبار الحصار وبالنظر إلى قرب المسافة بين السوقين، يمكن لكوبا أن تسوق فيها أكثر من ٠٠٠ ٣٠ طن في السنة، أي ما يعادل ٥٠٠ مليون دولار بالأسعار الحالية. وتستورد الولايات المتحدة سنويا في المتوسط نحو ٠٠٠ ٨ طن من الكوبالت. فلو أمكن لكوبا الحصول ولو على حصة الثلث من هذه السوق، أي ٠٠٠ ٢ طن في السنة، لحققت إيرادات تزيد عن ٦٦ مليون دولار بالأسعار الحالية.

وقد اضطرت شركة Empresa Mécanica del Niquel أن تقتني عبر وسطاء معدات ذات تشغيل رقمي للحم والقطع (CNC) من الطراز الأمريكية Miller ومحطة رقمية للقطع (CNC) من طراز Challenger المصنوع من قبل شركة Thermadyne الأمريكية أيضا، وذلك بقيمة ٥٠٠ ٣٦٣ دولار، أي بزيادة ٥٠٠ ٥٤ دولار عن قيمتها في سوق الولايات المتحدة.

وتستورد شركة الصلب الكوبية Antillana de Acero مشترياتها من الصلب بنسبة ٨٠ في المائة من أوروبا باليورو، مما يكلف خسارة بنسبة ٢٥ في المائة ناتجة عن الصرف. وتستورد شهريا ٠٠٠ ١ طن من الفحم من كولومبيا بسعر ٣٠٠ دولار للطن الواحد من أجل القيام بعملية التذويب. ولو أمكن لهذه الشركة اقتناء المواد من شركة UCAR الأمريكية التي تصنع أفضل أنواع فحم الإلكترود في العالم، لحصلت على الفحم مجانا اعتبارا لاتفاقات هذه الشركة مع عملائها.

وكانت كوبا تمد الولايات المتحدة في عام ١٩٥٨ بنسبة ٥٨,٢ في المائة من وارداتها من السكر. ومع افتراض نسبة تصدير مماثلة، يكون قد أدى تعذر وصول كوبا إلى سوق الولايات المتحدة إلى خسارة في الإيرادات خلال السنة الماضية تبلغ ١٥٤,١ مليون دولار، مع العلم أن الفارق بين أسعار السكر في السوق العالمية التي تصدر إليها كوبا إنتاجها من السكر وأسعار سوق الولايات المتحدة يبلغ ٢٤٩,١ دولار عن كل طن.

وبلغت الخسائر التي تعرض لها قطاع السياحة إلى ٠٠٠ ٠٤٣ ١ دولار في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥. وكان مبلغ ٨٠ مليون دولار سيمكن من بناء فندقين بمستوى خمسة نجوم بكل منهما ٥٠٠ غرفة (٢٥ مليون دولار لكل فندق)، وترميم ٠٠٠ ٣ غرفة توجد في حالة سيئة بسبب البلى وقلة الصيانة نتيجة لانعدام الموارد (٣٠ مليون دولار، أي ٠٠٠ ١٠ دولار لكل غرفة).

وتبلغ قيمة استهلاك قطاع السياحة للكهرباء سنويا نحو ٥٠٠ مليون دولار، منها ما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة تعزى إلى أجهزة تكييف الهواء. ومن شأن استعمال أجهزة تكييف الهواء المصنوعة في الولايات المتحدة التي تتميز بفعالية أكبر أن تمكن من توفير ما لا يقل عن ١٠ في المائة من هذا الاستهلاك، أي حوالي ٣٠ مليون دولار سنويا.

ومن أشد مشاكل البلد إلحاحا في قطاع السكن أن تعذر اقتناء مواد البناء من مؤسسات أو مؤسسات تابعة من الولايات المتحدة في المنطقة يؤدي إلى زيادة التكلفة بنسبة ٣٥ في المائة في المتوسط.

وبلغت المصاريف الإضافية التي يتحملها قطاع التجارة الداخلية ٠٠٠ ٨٠٠ ٦٦ دولار، بسبب تكاليف الشحن الإضافية والشراء عن طريق الوسطاء أساسا. وكان من شأن هذا المبلغ أن يمكن من اقتناء ٠٠٠ ٩٠ جهاز تكثيف تخصص لنقاط بيع الحليب واللحم بالتجزئة، وبالتالي تسوية مشاكل تبريد هذه المرافق، فضلا عن ٠٠٠ ٥٠٠ جهاز ضغط آلي من أجل إصلاح أجهزة التبريد المترلية، مما كان من شأنه أن يحل مشاكل السكان في هذا المجال.

ولا تـزال القيـود مفروضـة علـى القطـاع الثقـافي. ذلـك أن الموسـيقيين الكـوبيين لا يمكنهم التوجه إلى الولايات المتحدة. واعتبارا للطلب الشديد على الفنانين الكوبيين في ذلك البلد، كان بإمكان الشركة الكوبية ARTEX أن تحقق أرباحا لا تقل عن تسعة ملايين دولار في السنة. وكـان سيحقق بيع الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية ومنتجات موسيقية أخرى إيرادات لا تقل عن مليون دولار.

ويتعذر أيضا على الصناعة السينمائية الكوبية أن تجد منفذا لها في أسواق القطاع السمعي البصري الهامة في الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى عجز حاد في المبيعات التي كان من الممكن تحقيقها. فقد تكبدت كوبا خسارة لا تقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ دولار نتيجة عدم قدرتها على المشاركة في سوق الأفلام الأمريكي الذي يعتبر أول أو ثاني الأسواق في العالم من حيث الأهمية.

وبسبب الحصار، يتعذر على منتجي ومخرجي الأفلام الأمريكيين الراغبين في تصوير الأفلام في كوبا القيام بذلك. ولنذكر على سبيل المثال في هذا الصدد ستيفن سبيلبرغ وستيفن سوديربرغ وراندا هيتر وداني غلوفر الذين أعدوا مشاريع حقيقية وتعذر عليهم إنجازها. ومن شأن تصوير فيلم أمريكي ذي ميزانية متوسطة أن يحقق لكوبا إيرادات تتراوح على أقل تقدير بين مليونين و ٥ ملايين دولار. فلو تحقق مشروعان فقط من المشاريع المذكورة لاستطاعت كوبا تحقيق أرباح تتراوح بين ٤ و ١٠ ملايين دولار، وهي مبالغ كافية لتمويل تصوير ٥٠ شريطا طويلا من أشرطة الصور المتحركة يكلف كل شريط منها في المتوسط ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، أو ٤٠٠ شريط قصير من نفس النوع.

وأسفر منع الشركات الكوبية من استعمال عملة الدولار نتيجة للحصار في معاملاتها التجارية الدولية بالنسبة إلى شركة EGREM، وهي شركة كوبية لتسجيل الأقراص، عن خسارات تعزى إلى صرف العملة بقيمة ٠٠٠ ٥٧ دولار خلال الفترة قيد التحليل.

ولحقت أضرار جسيمة بالشركات في هذا القطاع مست قدرتها الشرائية على صعيد توفير مواد هامة مثل ألوان مختلف أنواع الصباغة (الزيتية وصباغة الأكريليك والمائية) والمواد المخصصة لإعداد اللوحات وغير ذلك، نظرا لأن تلك الشركات لا تجد بدا من الاستيراد من أوروبا. وعلى سبيل المثال، دفع الصندوق الكوبي للثقافة بسبب ذلك مبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ١٩ دولار. مع العلم أن هناك شركات من الولايات المتحدة تحظى بمكانة دولية مرموقة وتتسم موادها بجودة عالية – مثل Windsor & Newton Galery Acrilics – تعرض موادا تقل أسعارها أحيانا بثلاثة أضعاف عن أسعارها في أوروبا.

وفي أواخر عام ٢٠٠٤، وعقب تقديم اقتراح من بعض دور النشر الجامعية الأمريكية التي ترغب في تيسير تبادل الأفكار والوثائق بحرية مع كوبا، قام مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بإضافة إذن عام خاص بقطاع النشر إلى جملة التنظيمات الخاصة بالممتلكات الكوبية يتعلق بمشاركة الأمريكيين سواء كانوا أشخاصا عاديين أو اعتباريين، في أنشطة النشر المتعلقة بكوبا وفي أنشطة أخرى تشجع العلاقات في هذا المجال. إلا أن الحصول على هذا الإذن يتوقف على شروط تبرهن من جديد على مدى العداوة الذي تكنها سلطات الولايات المتحدة للثورة الكوبية، ممتهنة بذلك بوضوح حرية الحركة الفكرية والإبداع الفني.

وفي الواقع، يمنع بموجب الإذن العام المذكور بصريح العبارة التعامل مع ''الحكومة الكوبية'' أو مع أي مؤسسة يعتبر مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية أنها ''تابعة إلى الحكومة الكوبية''. ولذلك من المتوقع أن يتطلب الحصول على الإذن إجراءات بطيئة ومعقدة على الأقل، وفي انتظار ذلك، ستظل الآليات العقابية التي فرضها الحصار وطبقت لعقود عدة تلحق الضرر بشكل ملموس بدور النشر الكوبية.

وتبرهن الأمثلة التالية على الأضرار التي لحقت بأنشطة الوكالة الأدبية لأمريكا اللاتينية:

- كانت دار النشر سميتسونيان في نيويورك قد قررت أن تنشر في مجلد واحد مزين بالصور وبلغتين مؤلف ''Ciudad de las Columnas'' للكاتب الكوبي آليخو كارباتيي الحاصل على جائزة سيرفانتيس، وذلك بمناسبة الذكرى المئوية لهذا الكاتب في عام ٢٠٠٤. إلا أن هذا المشروع قوبل بالمنع من قبل مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية وأرجئ إلى أجل غير مسمى.

- لا يزال مشروع نشر موسوعة للموسيقى الكوبية للعالم الموسيقي الكوبي راداميس خيرو من قبل دار النشر الجامعية Temple university Press – وهي إحدى الجهات التي بادرت بفكرة الإذن العام المذكورة – معلقا نتيجة لمنع السلطات الأمريكية.

وأدى ذلك فضلا عن عوامل أخرى إلى تعرض الوكالة الأدبية لأمريكا اللاتينية لخسارة بقيمة ٢٠ ٠٠٠ دولار تقريبا نتيجة إلغاء المشاريع، في حين أنها لم تستخلص بعد مبلغا مماثلا نتيجة القيود المصرفية التي تعزى إلى الحصار.

وفي المجال الثقافي، قدمت كوبا ١٠٦ طلبات تأشيرة سفر إلى قسم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في هافانا خلال الفترة قيد الاستعراض، إلا أنه لم تسلم سوى ١١ تأشيرة

سفر في إطار خمسة مشاريع للتبادل، وذلك ما يمثل انخفاضا ملموسا مقارنة بالسنوات الماضية.

وتذكر في هذا الصدد على سبيل المثال حالة الفنان كارلوس غارايكوا الذي لم يستطع المشاركة في ٤ آذار/مارس في افتتاح معرض هام له في متحف الفنون المعاصرة بلوس أنجلوس نظرا لعدم حصوله على تأشيرة السفر، أو حالة مبدعي مجموعة Los Carpinteros الذين لم يتمكنوا من المشاركة في ٧ نيسان/أبريل في افتتاح أهم معرض لهم في الولايات المتحدة نظمه متحف الفنون المعاصرة في جامعة جنوب فلوريدا، في تامباه.

وتجسد أيضا تشديد الحصار في المجال الثقافي في منع ممثلي كوبا من المشاركة في معرض مؤتمر رابطة باعة الكتب الأمريكيين والمعرض التجاري للكتاب في أمريكا، مع العلم أنهم شاركوا في هذا المعرض بانتظام منذ عام ١٩٩٤. ومنعت كوبا في آذار/مارس ٢٠٠٤ من المشاركة في المؤتمر الأول لعلماء الأنساب لعدم الحصول على تأشيرات السفر.

ويعزى رفض السلطات الأمريكية تسليم تأشيرات السفر لمعظم الفنانين الكوبيين الذين طلبوها للسفر إلى الولايات المتحدة إلى قصدها التلاعب سياسيا بالعلاقات الثقافية بين الشعبين الكوبي والأمريكي، ذلك أن رفض تسليم تأشيرة السفر يبرر بالمادة 212-F من الأحكام المتعلقة بالهجرة والتي تصف المبدعين الكوبيين بأنهم يمثلون ''خطرا بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة''.

واستخدمت هذه المادة ضد العشرات من الفنانين والمفكرين الكوبيين خلال الفترة قيد الاستعراض، ومنهم المخرجون جيراردو شيخونا، وفرناندو بيريز فالديس، وإينريكي كولينا، وريغوبيرطو لوبيز ريغو، والصحافية والمخرجة ليزيتا فيلا، والموسيقي كارلوس فاريلا ومجموعته، والمجموعة هابانا ساكس، إضافة إلى ممثلين مرموقين آخرين للثقافة الكوبية الذين لم يتمكنوا من التوجه إلى الولايات المتحدة لتقديم أعمالهم أو المشاركة في اجتماعات.

وقد ألحقت أنظمة الحصار الضرر بالاستثمارات الخاصة بإنشاء القناة التعليمية الثانية للتلفزيون الكوبي وهي قناة ذات أهداف تربوية وتروم الارتقاء بالمستوى الثقافي للسكان، ذلك أن هذه الاستثمارات أدت إلى زيادة في التكاليف بقيمة ٠٠٠ ٨٦٣ دولار، منها ٠٠٠ ١٥٤ دولار تمثل مصاريف النقل و٠٠٠ ٧٠٩ دولار تمثل المشتريات من بلدان أخرى.

وتكبدت الصادرات من برامج الإذاعة والتلفزيون مكاسب ضائعة بقيمة ٠٠٠ ٢٥٠ دولار، نظرا إلى أن هذه المنتجات الكوبية ممنوعة من الوصول إلى قسم هام من

سوق المنتجات التي تستعمل فيها اللغة الإسبانية، والتي تهيمن عليها المؤسسات الاحتكارية والمصالح الأمريكية.

ولا يزال المصرف المركزي الكوبي يواجه على غرار السنوات السابقة الصعوبات الناجمة من استعمال نظام شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي (SWIFT) في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية: وحيث أن البنية التكنولوجية المسماة SWIFTnet طرأت عليها تغييرات في عام ٢٠٠٤، يظل المصرف المركزي الكوبي يواجه صعوبات في استيراد المعدات والبرامج الحاسوبية المعدة لفك الرموز واستعمالها في كوبا (هناك عناصر من النظام الأمني لنظام SWIFT مصدرها من الولايات المتحدة) والتي تعتبر ضرورية للحصول على خدمات SWIFTnet.

وأجبرت كوبا على أن تربط مصارفها من ١ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بوصلات بواسطة مكتب للخدمات من بنما، باعتبار ذلك الحل الممكن الوحيد، وأن تقتني النظام SWIFTAlliance Access في شكل رخصة مشتركة (تستعملها المصارف الكوبية بشكل متزامن)، في حين أن كوبا تمتلك واسطة برنامجية أعيد تصميمها بالكامل وتم تركيبها وفقا لمعايير الاتصالات لبروتوكول الإنترنت IP ومعايير الأمان لمرفق المفاتيح العمومية (PKI).

وحتى يتسنى الاستفادة من خدمات هذا النظام، كان لا بد من اللجوء إلى تدابير أخرى ترتب عنها ما يلي:

- استحالة استعمال البرنامج الحاسوبي الذي وضعه المصرف المركزي الكوبي مع أنه حظي بموافقة شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي، وظل يستعمل من قبل جميع المصارف الكوبية منذ أكثر من ١٢ سنة.
- اضطرار كل المصارف المتصلة بشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية المذكورة إلى اقتناء برنامج حاسوبي بتكلفة إجمالية قيمتها ٩٢٥ ١٨١ دولار، وإلى أن تعتمد فضلا عن ذلك على الخدمات التقنية المقدمة من هيئة أخرى مما استدعى الحصول على رخصة بقيمة ٥٥,٤٧١ دولار سنويا.
- الاستعانة بخدمات شركة أجنبية وسيطة من أجل الربط الخارجي بتكلفة سنوية قدرها ٩٠٠ ٩٣ دولار.

وباختصار، تكبد النظام المصرفي الكوبي من منتصف أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى أيار/مايو ٢٠٠٥ خسائر تبلغ ٢٩٦ ٣٣١ دولار تمثل النفقات المباشرة فقط، وذلك في مجال اتصالات هذا القطاع مع الخارج لإتمام مختلف عملياته ومعاملاته.

وفي قطاع الكهرباء، اضطرت كوبا نتيجة لعدم استطاعتها الاستفادة من المؤسسات المالية الدولية الرئيسية إلى قبول قروض قصيرة المدى من أجل تحديث المحطات والشبكات الكهربائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للسكان، بحيث أن تكلفة هذه القروض زادت بقيمة ٦ ملايين دولار.

٢-٣ الأضرار اللاحقة بالتبادل الجامعي والعلمي والثقافي والرياضي بين الشعبين الكوبي والأمريكي

إضافة إلى الأضرار المذكورة أعلاه، تنبغي الإشارة إلى إرادة الإدارة الأمريكية الحد من أنشطة التبادل الجامعي والعلمي والثقافي والرياضي بين الشعبين.

- لم يتسن لمؤسسات وكتاب من كوبا المشاركة في معارض الكتاب المنظمة في الولايات المتحدة، ومنها الدورتان الأخيرتان لمعرض الكتاب في سان خوان (بورتوريكو)، مما أدى إلى خسارة قدرها ٠٠٠ ١٥ دولار تقريبا. وهو مبلغ كان من الممكن أن يستعمل في تمويل إصدار طبعة شعبية لرواية دون كيخوته وسحب ٠٠٠ ٧ نسخة منها على الأقل.

وتعرقل السلطات الأمريكية بشكل منهجي مشاركة العلماء الكوبيين في الملتقيات والمؤتمرات العلمية الدولية التي تكون في بعض الأحيان متعددة الأطراف، وذلك برفضها تسليم تأشيرات السفر لهذا الغرض. ومن بين عشرات الملتقيات التي يمكن ذكرها على سبيل المثال الملتقيات التالية:

- المؤتمر الدولي التاسع والعشرون للهندسة الصحية والبيئية، سان خوان (بورتوريكو)، من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

- المؤتمر الدولي التاسع والعشرون للهندسة الصحية والبيئية، سان خوان، بويرتو ريكو، من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

- التبادل العلمي بين جامعة هارفرد ومعهد بيدرو كوري للطب المداري، بوسطن، من ١ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

- التبادل العلمي بشأن التجربة الكوبية في الوقاية من الأمراض الكلوية المزمنة في إطار الرعاية الصحية الأولية. سان خوان، بورتو ريكو، من ٣ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.
- الاجتماع السنوي العاشر بعد المائة للرابطة الأمريكية للمسالك البولية، تكساس، من ٢١ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥.
- الاجتماع السنوي للرابطة الأمريكية لبحوث السرطان، أورلاندو، فلوريدا، من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥.
- المؤتمر العشرون لرابطة بحوث أمريكا اللاتينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بلاس فيغاس. وقد منع كل الأكاديميين الكوبيين الـ٦٤ المدعوين من الحصول على التأشيرة، وهو أمر غير مسبوق.

ومنذ وضع إجراءات إضافية سنة ٢٠٠٤ لمنع السفر إلى كوبا، انخفضت رحلات الطلبة الأمريكيين إلى أدنى حد. وهكذا، سُحب ترخيص السفر الذي تمنحه وزارة الخزانة من المنظمة غير الحكومية الأمريكية MEDICC التي كانت تنظم كل سنة في كوبا دروسا في الطب وفي التمريض والصحة العامة لفائدة ٢٠٠٥ طالب وأستاذ.

ومنعت حكومة الولايات المتحدة علماء وأكاديميين أمريكيين من المشاركة في ملتقيات واجتماعات علمية مختلفة في كوبا، ومنها:

- المؤتمر الدولي لجراحة الوجه والفكين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. فلم يرخص للأمريكيين الخمسين الذين كانوا يعتزمون المشاركة بالسفر إلى كوبا.
- المؤتمر الأمريكي للصحة العقلية للأطفال والمراهقين في هافانا من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقبل بضعة أيام من تاريخ انطلاقه، تلقى الأمريكيون الـ ١٦٠ الذين أكدوا مشاركتهم رسالة من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية يبلغهم فيها رفض طلب الإذن بالمشاركة ويهددهم بعقوبات شديدة. وقد كان الحدث منظما برعاية رابطة الطب النفسي لأمريكا اللاتينية والأكاديمية الأمريكية للطب النفسي للأطفال والمراهقين.

وتأثرت المبادلات الرياضية بدورها بتشديد الحصار، ولا سيما بسبب إلغاء الترخيص العام بمشاركة الرياضيين الأمريكيين في منافسات الهواة وشبه الاحترافية المنظمة في كوبا، حتى وإن كانت برعاية اتحاد دولي. وقد انخفضت مشاركة الرياضيين المريكيين بشكل ملحوظ في المنافسات المنظمة في كوبا. ففي سنة ٢٠٠٤، انخفض الرقم إلى ١٢٨ رياضيا

فقط، مقابل ٦٠٣ رياضيين سنة ٢٠٠٣. وفي الربع الأول من سنة ٢٠٠٥، شارك في مثل تلك المنافسات ما مجموعه ٣٤ رياضيا أمريكيا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، واجه الرياضيون المعوقون التابعون لفريق ''وورلد تيم سبورت'' صعوبات في المشاركة في سباق ماراثون مرابانا، لأن رخصة سفرهم سحبت سنة ٢٠٠٣. ولم يستطع حوالي ٩٠ عداءا أمريكيا يشاركون عادة في هذه المنافسة القيام بذلك.

ومن نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى أيار/مايو ٢٠٠٥، لم تتلق أربعة وفود تضم ٥ موظفين رياضيين كوبيين التأشيرات من أجل السفر إلى الولايات المتحدة، بالرغم من أنهم كانوا متوجهين للمشاركة في مؤتمرات وتداريب هامة للتضامن الأولمبي.

وقد شكل رفض منح التراخيص و/أو رفع الحواجز والعراقيل الإدارية والبيروقراطية في إطار برامج التبادل الجامعي بين جامعات الولايات المتحدة وجامعة هافانا، وكذا منع الطلبة والأساتذة الأمريكيين من زيارة كوبا، ممارسات متواصلة لمختلف الإدارات الأمريكية خلال ما يزيد عن أربعين سنة. لكنها وصلت مستويات غير معقولة مع الإدارة الحالية.

وقد ألغيت في هذه الفترة ٦ برامج نصف سنوية لفائدة الطلبة الأمريكيين في جامعة هافانا كانت تنسقها هيئات من مثل: مركز الدرسات الشاملة لعدة ثقافات، ومجلس التبادل التعليمي الدولي، ومعهد الدراسة في الخارج التابع لجامعة باتلر، وكلية التدريب الدولي، وليكسيا الدولية والرحلة نصف سنوية في البحر ''كروثيرو سيميستري إن المار''. وعند مقارنة السنة الجامعية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مع سابقتها، يلاحظ أن التسجيلات في البرامج المذكورة آنفا التي تنسقها المراكز الخمسة المذكورة انخفضت بما قوامه ٢٥٣ طالبا، أو ما يعادل انخفاض الرقم بما قدره ١٥ مرة.

وفيما يتعلق على وجه التحديد ببرنامج الرحلة البحرية التي تستمر ٦ أشهر، عمل هذا البرنامج مع جامعة هافانا في مناسبتين وشارك ١٣٢٢ طالبا وأستاذا في فصلي السنة الجامعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ونظرا لألغاء البرنامج، لم يستطع أي طالب أو أستاذ له ارتباط به أن يسافر إلى كوبا خلال الفصل الجامعي الحالي.

وكان تأثير الخسائر أشد على جامعة هافانا بسبب مشاريع البحوث الملغاة أو التي لم يشرع فيها، بالرغم من الاهتمام الذي أبداه الطرف الأمريكي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك.

- تلقى عالم كوبي شاب من كلية العلوم الأحيائية، من خلال مباراة، موافقة جامعة هارفارد لبدء مشروع في البيولوجيا الجزيئية يتعلق بتطوير مقويات لقاحية، بقيمة ٢٠ ٠٠٠ دولار. وقد تأخر انطلاق المشروع ٣ سنوات وما زال الإجراءات المتعلقة به محل نزاع، ومن شأن إنجازه أن يكون مفيدا في إنتاج لقاحات مختلفة لن تستفيد منها كوبا لوحدها، بطبيعة الحال.

- عرف مركز دراسات الهجرة الدولية تعطيل ستة مشاريع للبحث والتبادل الأكاديمي مع جامعة مدينة نيويورك، وجامعتي جنوب فلوريدا وغايتزفيل، حول مواضيع مختلفة متعلقة بالهوية والهجرة.

- أُلغي مشروع التبادل الأكاديمي بين كلية الحقوق والمنتدى القانون الكوبي الأمريكي، حول النظم القانونية في كوبا والولايات المتحدة.

- ألغيت مشاريع بحث مشتركة بشأن حقوق الإنسان والقانون الدستوري والقانون الجنائي مع النقابة الوطنية للمحامين وجامعة ييل وجامعة كاليفورنيا والمنتدى القانوني الكوبي الأمريكي.

- ألغي مشروع حول التباينات المحالية بين مركز الصحة والرفاه البشري في كوبا وجامعة تولاين.

٣ - بعض آثار الحظر على الاقتصاد الأمريكي والشعب الأمريكي وشعوب العالم الأخرى

تضر سياسة الحظر أيضا بمواطني الولايات المتحدة وبلدان أخرى.

وسيمكن رفع الحظر اقتصاد الولايات المتحدة من إيجاد ١٠٠ ٠٠٠ منصب عمل وتوليد مداخيل إضافية تبلغ ٦ بلايين دولار، حسب دراسة قدمها مدير مركز الأعمال التجارية والبحوث الاقتصادية بجامعة جنوب ألباما خلال القمة الوطنية الرابعة حول كوبا المنظمة بموبايل (ألباما) في حزيران/يونيه ٢٠٠٥[(١٠)].

وكشفت دراسة أخرى أجريت سنة ٢٠٠٠ من قبل معهد السياسات العالمية بنيويورك أن بيع الأغذية والأدوية لكوبا من غير قيود قد يولد وحده سنويا ١,٦ بليون

(٩) ”حسبما أثبتت إحدى الدراسات، سيفيد رفع الحظر عن كوبا الولايات المتحدة“، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، http://www.argenpress.info/nota.asp?num=021477

دولار – ما يقارب أربعة أضعاف الإجمالي الحالي للمشتريات الكوبية من الأغذية من الولايات المتحدة– و ٠٠٠ ٢٠ منصب عمل إضافي للاقتصاد الأمريكي[١٠].

ويخسر اقتصاد الولايات المتحدة سنويا بسبب الحظر المفروض على كوبا ما يصل إلى ١,٢٤ مليار دولار من الصادرات الفلاحية وما يصل إلى ٣,٦ مليار دولار سنويا في أنشطة اقتصادية أخرى، حسب دراسات أجرتها معاهد أمريكية[١١].

وحسب تقديرات اللجنة الأمريكية للتجارة الدولية سنة ٢٠٠١، فإن صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا يمكن أن تتراوح ما بين ٦٥٨ مليون و١,٢ بليون دولار في السنة.

وحسب دراسة أخرى أجراها سنة ٢٠٠٤ تيم لينش ونيكاتي أيدن وجولي هارينغتون من جامعة ولاية فلوريدا، فإنه بعد ١٠ سنوات من رفع الحظر ستتراوح الصادرات إلى الجزيرة ما بين ٦ بلايين و ٩,٤٧٠ بلايين دولار سنويا، مع إمكانية تصدير صافية أو فائض من التجارة الثنائية لصالح الولايات المتحدة بقيمة ٣,٦ بلايين دولار.

وبالرغم من منع السفر إلى كوبا، فإن مشتركي مجلة New York Travels Leisure Magazine اختاروا كوبا باعتبارها أفضل جزيرة في منطقة البحر الكاريبي. ومن جهتها ذكرت نشرة National Geography Traveler Destination Scoreboard أنها بعد استجواب ٢٠٠ مختص في السياحة المستدامة، اختير المركز التاريخي لهافانا من بين أفضل ١١٥ مكانا في العالم. وحسب استطلاع أجرته في نيسان/أبريل ٢٠٠١ مؤسسة السياسات الكوبية، فإن ٦٦,٨ في المائة من الأمريكيين يرون وجوب السماح لهم بالسفر إلى كوبا.

وكشفت دراسة أنجزتها سنة ٢٠٠٣ مجموعة Brattle أن زيارات الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة ستزيد بحوالي ٠٠٠ ٢٨٩ رحلة سنوية أخرى كما ستزيد زيارات الأمريكيين بما يصل حتى ٢,٨ مليون زائر (أكثر ٢,٧٢ مليون من مستوى ذلك الحين)، إذا تقرر رفع الحظر. وفي المجموع، تنبأت بأن يزور ٣,٠١ مليون زائر إضافي من الولايات المتحدة كوبا سنويا[١٢].

---

(١٠) د. سترن، بولا، ''أثر رفع حظر الأغذية والأدوية المفروض على كوبا على الاقتصاد الأمريكي''، معهد السياسات العالمية، ٢٠٠٠، في: http://www.worldpolicy.org/projects/uscuba/index.html

(١١) ''التأثيرات الاقتصادية للصادرات الزراعية الأمريكية إلى كوبا''، سي. بار روسون وفلين أدكوك، أستاذان بجامعة تكساس للإدارة والتسيير، المؤسسة الكوبية للسياسات، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، في: http://www.cubafoundation.org/pdf/CPF-Release-AgStudy-0202.28.htm

(١٢) موجز دراسة: ''أثر رفع القيود المفروضة على السفر إلى كوبا على الاقتصاد الأمريكي"، التي أنجزتها مجموعة Brattle لفائدة مركز السياسة الدولية بواشنطن.

وحسب التقديرات، فإن من شأن رفع القيود المفروضة على السفر إلى كوبا أن يولد لوحده زيادة سنوية في مداخيل الاقتصاد الأمريكي ما بين ١,١٨ و١,٦١ مليار دولار. ومن شأن هذا التمدد أن توجد ما بين ٨٨٨ ١٦ و٠٢٠ ٢٣ منصب عمل جديد[١٣].

وحسب توقعات أخرى، من شأن الرحلات السنوية إلى كوبا من الولايات المتحدة أن تصل إلى ٤ مليون زائر في السنة الأولى. وتشير الحسابات المتحفظة جدا إلى أن ١,٥ مليون شخص أن قد يتوجهون من الولايات المتحدة إلى كوبا في السنة الثالثة عقب رفع الحظر. وانطلاقا من التقدير الأخير، يعتقد أن يؤدي إلغاء القيود على السفر لوحده إلى زيادة عن المستويات الحالية تتراوح ما بين ١٢٦ و٢٥٢ مليون دولار سنويا من مبيعات المنتجات الزراعية الأمريكية في الجزيرة[١٤].

وتصل الخسائر الإجمالية للشركات الأمريكية مقابل كل مليون سائح أمريكي لا يستطيعون زيارة كوبا إلى ٥٦٥ مليون دولار، موزعة على الشكل التالي:

	ملايين الدولارات
شركات الطيران	٣٠٠
وكالات الأسفار وشركات الرحلات السياحية	١٦٠
واردات المشروبات والمواد الغذائية إلى كوبا	٤٥
واردات أخرى إلى كوبا	٣٠
وكالات الإعلان والصحافة	٣٠

ومن شأن الرفع الكامل للحصار أن يدر على الاقتصاد الأمريكي حوالي ٥٤٥,٦ مليون دولار ويولد ٧٩٧ ٣ منصب عمل منذ السنة الأولى، فيما يتعلق بالأرباح المرتبطة بالأسفار فقط. وبعد خمس سنوات من رفع الحظر، سيكون الاقتصاد الأمريكي يتلقى مداخيل إضافية تصل إلى ١,٩٧٢ بليون دولار وسيكون قد أوجد ١٨٠ ١٢ منصب عمل[١٥].

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) دراسة بار روسون (من جامعة تكساس للإدارة والتسيير) التي أوردت في النشرة الصحفية للمؤسسة الكوبية للسياسات، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

(١٥) ”الفوائد الاقتصادية لرفع الحظر المفروض على السفر إلى كوبا على الولايات المتحدة“ إيد ساندرز وباتريك لونغ، جامعة كولورادو في بولدر، المؤسسة الكوبية للسياسات، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. http://www.cubafoundation.org/Releases/Study%20Shows%20Cuba%20Travel%20GOOD%20for%20U.S.%20Economy%20-%200206.25.htm.

ويمكن لرفع الحصار أن يدر مداخيل سنوية ما بين ٢ و ٣ بلايين دولار على الشركات الأمريكية العاملة في قطاع الطاقة، حسب دراسة أنجزها اقتصاديان أمريكيان بارزان من القطاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١[١٦].

وقد أثبتا في هذا العمل أن الحصار يضع عراقيل لا سبيل إلى تجاوزها أمام استغلال إمكانيات التعاون الهامة بين كوبا والولايات المتحدة في مجالات الطاقة، إذ يحد من خيارات تعزيز الأمن الطاقي للولايات المتحدة ومن تنويع إمدادات فلوريدا من الطاقة ويقيد البدائل أمام تخفيف العجز المحتمل في قدرة التكرير المحلية بالولايات المتحدة. كما أشارا إلى أن المياه الكوبية قد تصبح مصدرا غنيا للغاز الطبيعي الذي قد يصدر إلى فلوريدا عبر أنبوب غاز، مؤكدين أن من شأن إمداد كوبا لفلوريدا بمليوني طن من الغاز في السنة أن يشكل فرصة تجارية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. وأضافا أن الغاز الكوبي يمكن أن يحول بطريقة مربحة إلى منتجات سائلة من قبيل البترين أو الديزل، وذلك من خلال بناء معمل للتحويل.

ونتيجة للدراسة التي أجريت، خلص الاقتصاديان الأمريكيان إلى أنه إذا زاد الطلب على الطاقة بنسبة ٤ في المائة سنويا، فسيلزم كوبا إقامة منشآت توليد إضافية طاقتها ٤٧٨ ميغاوات بحلول سنة ٢٠١٥ وأنه سيلزم الرفع من القدرة على تكرير البترين بما لا يقل عما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠ و٠٠٠ ٣٨ برميل يوميا.

وكما أشير إلى ذلك، فإن التفسير الجديد الذي قدمه مؤخرا مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية لمفهوم التسديد المسبق لمشتريات كوبا من الأغذية من السوق الأمريكي يخلف آثارا سلبية كثيرة.

فمنذ سنة ٢٠٠١ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥، تسدد السلطات الكوبية ثمن السلع الغذائية الأمريكية بعد خروج المنتجات من الولايات المتحدة أو عند وصولها إلى الجزيرة في أجل ٧٢ ساعة[١٧].

وستستورد كوبا سنة ٢٠٠٥ ما بين ٠٠٠ ٧٥٠ و٠٠٠ ٨٠٠ طن من الأرز؛ ويمكن لهذه المشتريات أن تصل، في المدى القصير، إلى مليون طن. وإذا استوردت الجزيرة ٠٠٠ ١٠٠ طن فقط من الولايات المتحدة، فإنها ستحتل الرتبة الثالثة كمستورد لهذه المادة من السوق الأمريكي. ولو كانت هناك تجارة عادية بين البلدين، يمكن لكوبا، ودون أن

(١٦) ''الإمكانيات المتاحة لقطاع الطاقة الأمريكي في كوبا''، أمي مايرز جاف، المستشار الرئيسي لشؤون الطاقة في معهد السياسة العامة جايمز بيكر الثالث في جامعة رايس ورونالد سوليغو، أستاذ الاقتصاد في جامعة رايس، نشرته المؤسسة الكوبية للسياسات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(١٧) في Juventud Rebelde، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

تتخلى عن مزوديها الآخرين، أن تشتري ما بين ٠٠٠ ٥٠٠ و٠٠٠ ٧٠٠ طن من الأرز سنويا من المنتجين الأمريكيين؛ وبهذا ستصبح كوبا تحتل المركز الأول أو الثاني بين مستوردي الأرز الأمريكي[١٨].

وستشتري كوبا هذه السنة حوالي ١,٧ بليون دولار من المنتجات الزراعية الغذائية وكانت مستعدة لإعطاء دفعة هامة لمجموع مشترياتها من الولايات المتحدة. ولو لم تكن القيود الحالية على التجارة موجودة، لكان في استطاعة البلد أن يستورد ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون دولار من المنتجات الزراعية الغذائية الأمريكية. ومن شأن هذا أن يضاعف مستوى مشتريات السنة الماضية التي كانت في حدود ٤٥٠ مليون دولار[١٩].

ونتيجة للإجراءات التي اتخذها مؤخرا مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، فإن صادرات التفاح إلى كوبا ستشهد، حسب توقعات رابطة منتجي التفاح في الولايات المتحدة، انخفاضا لا يقل عن ٣٠ في المائة، بعد جني مردود هذا الصيف. وتصدر ولاية فرجينيا حوالي ٨٠ في المائة من تفاحها إلى الجزيرة. وفيما يتعلق بشركة الحليب Dairy America، فإن شحناتها من الحليب المجفف الخالي من الدهون حاليا أكثر كلفة بطءا، بسبب المقتضيات الجديدة لمكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التي تفرض نفقات إضافية تصل إلى حوالي ٣٠٠٠ دولار عن كل شحنة من ألف طن[٢٠].

ويؤثر منع المؤسسات الكوبية من المشاركة في التجارب السريرية للأدوية المصنوعة في الولايات المتحدة بدوره بشكل مباشر على الشعب الأمريكي وشعوب بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، اعتبر الباحثون الأمريكيون الذين قاموا بتجربة تتعلق بدواء لعلاج مرض الأنيميا المنجلية أنه كان من شأن مشاركة كوبا أن تتيح طرح الدواء الجديد إلى الأسواق قبل سنة على الأقل، نظرا إلى أن التجارب كانت ستستفيد من وجود سجل وطني لمرضى الأنيميا المنجلية في كوبا، وهو سجل غير موجود في الولايات المتحدة[٢١].

---

(١٨) تصريحات بيدرو ألفاريث، رئيس Alimport (الشركة الكوبية المستوردة للأغذية)، في Granma International، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) ''على كونغرس الولايات المتحدة أن يجد طرقا أسرع للتجارة مع كوبا''، في Granma International، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(٢١) عرض للدكتور بيتر جي. بورن، رئيس مجلس التعاون في مجال التعليم الطبي مع كوبا أمام مؤتمر القمة الوطني المتعلق بكوبا، تامبا، فلوريدا، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أورده غايل ريد في مجلس التعاون في مجال التعليم الطبي مع كوبا، مؤتمر القمة الوطني المتعلق بكوبا: الحظر يضر بالشعب الأمريكي كذلك. وكان بورن مستشار الشؤون الصحية للرئيس كارتر ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١.

كما أن للآثار السلبية للحصار المفروض على التكنولوجيا الحيوية في كوبا انعكاسات ضارة غيرة مباشرة على الصحة في البلدان النامية. فكوبا لديها أكبر عدد من مشاريع اللقاحات الوقائية والعلاجية المضادة للأمراض الرئيسية في العالم الثالث، بما مجموعه ٢٩ مشروعا.

واختارت منظمة مبادرة لقاح حمى الضنك للأطفال (الولايات المتحدة) و معهد اللقاحات الوطني التابع لجمهورية كوريا، من بين ما يزيد عن ١٠٠ مشروع دولي، مشروعا لمركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بكوبا، نظرا لأهميته الكبيرة في إمكانية إنتاج لقاح ضد تلك الحمى التي تتفشى في العديد من البلدان النامية. وقد أُذن بتقديم تمويل إلى ١٢ من المشاريع المختارة الأخرى، بينما تم التخلي عن المشروع الكوبي نتيجة الحصار.

وفي سنة ٢٠٠٢، تسببت حالات الإصابة بأمراض القلب في الولايات المتحدة في ٢٤٠,٨ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، وهو ما يشكل السبب الأول للوفاة في هذا البلد. وتمثل حالات الإصابة بأمراض الأوعية الدماغية، التي تتسبب في ٥٦,٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، السبب الثالث للوفيات.

وحسب ما ذكره محررا نشرة Harvard International Review ، ريان برادلي وإيدي ريم، أقر تقييم مستقل أجرته جامعة جنيف بأن الدواء الكوبي الجديد (Ateromixol o PPG policosanol)، المنتج سنة ١٩٩١، هو أفضل دواء متاح لخفض الكولسترول[٢٢].

وجاء في مقال علمي معنون ''تحليل نتائج العلاج الطبيعي لفرط الشحوم في الدم: الستيرول والستانول النباتيان مقابل دواء البوليكوسانول''، نُشر في مجلة Pharmacotherapy سنة ٢٠٠٥، أن الستانول والستيرول النباتيين المتوفرين في الولايات المتحدة يمكن تعاطيهما بأمان، بيد أن البوليكوسانول أكثر فعالية من سابقيه فيما يختص بمستوى خفضه لمادة LDL (الكوليسترول السيئ) وأفضل كثيرا للمريض بما أنه ليس عليه أن يبتلع سوى حبة واحدة يوميا، كما أنه أزهد ثمنا كثيرا ويمكن أن يحقق منافع أكبر لأوعية القلب.

ولو لم يكن الحصار موجودا، لكان آلاف وربما مئات آلاف المواطنين الأمريكيين أنقذوا حياتهم ولما عانوا الآثار البدنية أو غيرها من أوجه القصور نتيجة لعدم علاجهم،

(٢٢) ر. باردلي وإي. ريم، ”Loosening the Reins: Autonomy Boosts Cuban“، في نشرة Harvard International Review، خريف ١٩٩٤، الصفحة ٦٦، ورد في تقرير الرابطة الأمريكية من أجل الصحة العالمية، آذار/مارس ١٩٩٧، بعنوان Denial of food and Medecine: The impact of the U.S. embargo on Health & Nutrition in Cuba.

لأسباب سياسية عبثية، بدواء PPG، وهو الدواء المتاح الأكثر فعالية والأزهد ثمنا المسجلة براءة اختراعه في كوبا.

وفيما يتعلق بالسرطان، منذ سنة ١٩٧٠ كانت نسبة الوفيات بسبب سرطان الرئة في الولايات المتحدة أعلى من نسبة الوفيات الناجمة عن الأنواع الأخرى من هذا المرض. ويزيد عدد الوفيات نتيجة السرطان في هذا البلد سنويا عن ٠٠٠ ٥٦٠ شخص؛ وكل سنة يصاب ١,٢٥ مليون مريض جديد؛ ويموت نتيجة سرطان الرئة لوحده ما يقارب ٠٠٠ ١٦٦ شخص سنويا وتعاني أمريكية من كل ثلاثة وأمريكي من كل اثنين حاليا نوعا من أنواع السرطان في فترة من حياتهم.

وبعد أزيد من ٣٠ سنة من البرامج وإنفاق أزيد من ٢٣٠ بليون دولار، تعتبر النتيجة هزيلة في مكافحة السرطان في الولايات المتحدة. ولو لم يكن الحظر موجودا، لكان بإمكان مؤسسات التكنولوجيا الحيوية الكوبية التي تعمل في العديد من المشاريع البحثية لتطوير لقاحات علاجية مضادة لأنواع مختلفة من السرطان- ١٠ مشاريع- أو المركبات الحيوية المسجلة براءات اختراعها في كوبا والتي تصلح للتشخيص المبكر للسرطان أن تساهم، في جملة أمور، في مواجهة هذا المرض الخطير.

الاستنتاجات

- تتجاوز الأضرار الاقتصادية المباشرة التي يتعرض لها الشعب الكوبي جراء تطبيق الحصار، حسب التقديرات الأولية المتحفظة، ٨٢ بليون دولار؛ بمتوسط قدره ١,٧٨٢ بليون دولار سنويا. وهذا الرقم لا يشمل ما يزيد على ٥٤ بليون دولار في شكل أضرار مباشرة تتعرض لها أهداف اقتصادية واجتماعية للبلد نتيجة أعمال التخريب والأعمال الإرهابية التي يجري التحريض عليها وتنظيمها وتمويلها انطلاقا من الولايات المتحدة، ولا قيمة المنتجات التي توقف إنتاجها أو الأضرار الناجمة عن الشروط المرهقة المفروضة على كوبا في الحصول على الائتمانات. وتتجاوز الأضرار المتسبب فيها في السنة الحالية ٢,٧٦٤ مليون دولار.

- وتواصل إدارة الرئيس جورج و. بوش، في ولايتها الثانية، تصعيد سياسة الحظر العدواني. المفروض على الشعب الكوبي إلى مستويات غير مسبوقة، في استخفاف سافر بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وحرية التجارة والملاحة، وللإرادة التي عبر عنها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا في شبه إجماع بإنهاء سياسة الإبادة تلك، من خلال القرارات المتوالية التي اتخذها الجمعية العامة.

- إن تطبيق الحظر شديد الإضرار ليس بالشعب الكوبي وحده، بل هو ضار أيضا بمصالح وحقوق شعب الولايات المتحدة وغيره من شعوب العالم. وقد تميزت السنة الماضية بتصاعد آثار الحصار التي تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية للولايات المتحدة، حيث جرى التشديد في تطبيق الأنظمة والجزاءات والتهديدات ضد المواطنين الأجانب والشركات الأجنبية.

- ولن يتخلى الشعب الكوبي عن استقلاله وسيادته وحقه في تقرير المصير. وقد أتاح هذا العزم، رغم الحصار، بناء مجتمع لا يفتأ يزداد عدلا وإنصافا وتعلما وتضامنا مع شعوب العالم الأخرى، بما فيها شعب الولايات المتحدة.

- وتعلم كوبا أن بوسعها مواصلة الاعتماد على دعم المجتمع الدولي دفاعا عن مطلبها العادل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على الشعب الكوبي.